خطاب الصحافة المصرية الاقتصادية نحو برنامج الإصلاح الاقتصادي

دراسة حالة مجلة الأهرام الاقتصادي

سميره محمد مبروك موسي(*)

إشـــراف: أ.د. شريف درويش اللبان(**)

مقدمة :

شهد الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة تغييرات وتحولات سريعة و متلاحقة ، نتيجة للتغيرات السياسية التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011 ، والمد الثوري في 30 يونيو 2013 ، وهو ما أثر بدوره على الوضع الاقتصادي ، وبخاصة بعد محاولات للحصول على قرض صندوق النقد الدولي في عام 2013 ، ثم توقف المحاولات في أعقاب يونيو 2013 وتغير الإدارة السياسية للبلاد ، ودعوة الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز، لمؤتمر لدعم الاقتصاد المصري ، سُمي وقتها "مؤتمر المانحين " ، والذي ما لبث أن تغير إلى "مؤتمر دعم الاقتصاد المصري " ، وقد عُقد في الفترة من 13- 15 مارس 2015 ، بمدينة "شرم الشيخ " المصرية ، أتى المؤتمر وقد حمل آمالا عريضة للمستثمرين العرب والأجانب بوجود بيئة خصبة للاستثمار في مصر ، وآمال أكبر للشعب المصري بأن الوضع الاقتصادي سوف يتغير بعده كثيراً للأفضل ، وأن ثمراته سوف تظهر في القريب العاجل ، تلاها افتتاح قناة السويس الجديدة في السادس من أغسطس 2015 ، وقد أتي مشروع القناة أيضاً ليؤكد الثقة في الدولة المصرية وقدرة مشروعاتها على تنمية الاقتصاد في تلك الفترة ، ورفع كفاءة أدائه.

خلال هذه الفترة كانت مصر قد بدأت برنامجها للإصلاح الاقتصادي على خمس سنوات ، وفي نوفمبر 2016 اتخذ البنك المركزي المصري قراراً بتعويم الجنيه في سبيل الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار ، وفي زخم كل هذه الأحداث ، لم تكن الصحافة المصرية بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة ببعيدة عن تغطية هذه الأحداث ، بل كان لها دور كبير في تسليط الضوء عليها، والدعوات لها علي أصعدة كافة .

ويعد الاقتصاد أحد أهم الموضوعات التي تتناولها وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة على اختلاف المجتمعات التي تعمل فيها وفي ظل أية فلسفة اقتصادية لهذا المجتمع سواء كان المجتمع اشتراكياً يقوم على التخطيط المركزي للأنشطة المختلفة داخل المجتمع أم مجتمعاً ليبرالياً يسمح لقوى السوق بتملك المشروعات الاقتصادية وإداراتها ، فالاقتصاد هو باب ثابت على خريطة الموضوعات الإعلامية لأي وسيلة

(*) مدرس مساعد بقسم الإعلام بكلية الآداب - جامعة كفر الشيخ

(**) أستاذ بقسم الصحافة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة

بالنظر لأهمية الاقتصاد وارتباطه بمصالح المجتمع التنموية من جهة ومصالح أفراد المجتمع المعيشية من جهة أخرى [1] .

وقد برزت الصحافة الاقتصادية بكونها فرعاً من فروع الاقتصاد لتشتمل اليوم على مجلات متخصصة أسبوعية وشهرية واسعة الانتشار وملاحق اقتصادية في الصحف اليومية، بالإضافة إلى الصفحات الاقتصادية في الصحف اليومية التي تضم تحليلات للأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية [2] ، وتقوم الصحافة الاقتصادية بدور شديد الأهمية في توفير البيانات والمعلومات المالية والتجارية والاقتصادية للجمهور العادي ورجال الأعمال ، كما تسلط الضوء على المشروعات الاقتصادية اليومية وحالة الاقتصاد الوطني [3] .

الدراسات السابقة :

- دراسة السيد عفيفي (1997) وموضوعها " المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادي في الصحافة المصرية" [4]

استهدفت هذه الدراسة تناول المعالجة الصحفية لقضية الانفتاح الاقتصادي في الصحف المصرية ، من حيث نوع التصورات السائدة في كل صحيفة ومصادرها واتجاهاتها وما ترتب عليها من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية، وتحددت عينة الصحف في صحف (الأهرام ــ الأهالي - مايو ــ مجلتي روز اليوسف ــ مجلة أكتوبر) وتم سحب العينة منها باستخدام أسلوب الأسبوع الصناعي .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الصحف القومية تأثرت بتوجيهات النظام السياسي في تناولها لقضايا الانفتاح الاقتصادي، حيث أيدت سياسة الانفتاح الاقتصادي، بينما عارضت الصحف الحزبية سياسة الانفتاح الاقتصادي، ولم تلتزم بالموافقة على قرارات وتوجيهات النظام السياسي .

كما توصلت إلى استخدام صحف الدراسة للاستمالات المنطقية والعقلية للإقناع في معالجتها لقضايا الانفتاح الاقتصادي ، وساهمت صحف الدراسة في وضع الحلول لموضوعات ومشاكل الانفتاح الاقتصادي بدرجة كبيرة .

- دراسة نوال عبدالعزيز الصفتي (1998) حول " معالجة الصحف الحزبية لقضية الإصلاح الاقتصادي في مصر" [5]

حاولت الباحثة من خلال الدراسة رصد الأدلة والبراهين التي اشتملت عليها الموضوعات المنشورة عن الإصلاح الاقتصادي في الصحف الحزبية بهدف إقناع الجمهور بوجهة نظرها، واتبعت الباحثة أسلوب الحصر الشامل لصحف (الشعب ــ الأسبوع ــ الأهالي ــ مايو) ، والأسبوع الصناعي بالنسبة للوفد خلال فترة الدراسة عام 1997.معتمدة في ذلك على منهج المسح الإعلامي، والمنهج المقارن، واستخدمت الباحثة أداتي تحليل المضمون، وتحليل الخطاب لجميع الأعداد: حيث

اعتمدت في إطاره على أداة مسارات البرهنة .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :هو تباين الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية المتعلقة بقضية الإصلاح الاقتصادي بمدى ما تمثله هذه القضية من أولويات لدى كل صحيفة حسب انتماءاتها الحزبية والأيدلوجية التي تتبناها الصحيفة تجاه القضية، ومدى معارضتها أو عدم معارضتها للنظام السياسي المعاصر .

-دراسة Christppher et al وموضوعها " إدراك وفهم دور الصحافة في عملية التنمية الاقتصادية " (2004) [6].

هدفت الدراسة إلى التعرف علي دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية، والإجابة عن تساؤل رئيسي تمثل في : كيف تسهم وسائل الإعلام في التبني الناجح لسياسات تهدف إلى تحقيق تطور ونمو اقتصادي ؟ ، وهل هذا يتطلب تنسيقاً بين من هم في موقع صنع القرار السياسي ومن هم في موقع صنع الإعلام ، أم لا ؟

تناول الباحثون أربعة عناصر يجب أخذها في الاعتبار عند البحث في دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية وهي استقلالية الإعلام والبناء القانوني للإعلام، وجودة الإعلام وطلب المستهلك، وكيف أن تأثير الإعلام كمنسق يعزز هذه الآلية ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن تحقيق التنمية الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على وجود وسائل إعلام حرة وذات فعالية كبيرة مؤثرة في المواطن.

- دراسة سامية الأغبري (2005) وموضوعها " تأثير اتجاهات الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية علي الجمهور خلال الفترة من 1995 – 2002"[7].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي لعبته الصحافة اليمنية في التأثير على الجمهور من خلال الخطاب الاقتصادي فيها، وحاولت أن تكشف النقاب عن العوامل التي تساهم أو تعيق الصحافة من أداء دورها التنموي، ومدى تأثيرها في تشكيل رأي عام باتجاه دعم أو معارضة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة.

انتهت الدراسة إلى أن الصحافة اليمنية سواء (الحكومية أو الحزبية) لم تتمكن من تشكيل رأي عام باتجاه تأييد أو معارضة السياسة الاقتصادية للحكومة والمتمثلة بانتهاج سياسة (اقتصاد السوق) ، إضافة إلى غلبة الأسلوب العاطفي والانفعالي والصبغة الدعائية علي الخطاب الاقتصادي للصحف اليمنية، كما اتسم بالطابع الإنشائي والمبالغة وبعمومية الطرح .

-دراسة أسامة عبدالرحيم (2008) وموضوعها " الخطاب الصحفي في الأزمات الاقتصادية :دراسة حالة لأزمة الخبز 2008 [8]

- تحددت المشكلة البحثية في رصد وتحليل خطاب صحف الأهرام والوفد والمصري اليوم نحو أزمة الخبز عام 2008 والتعرف على الأطروحات

التـي قـدمتها الصـحف الـثلاث الخاصـة بأسـباب وحلـول الأزمـة مـن خـلال مسارات البرهنة التي استخدمها الكتاب والقوي الفاعلة في الأزمة من وجهة نظر كل صحيفة على حدة والأطر المرجعية التي استندت إليها الصحف في خطابها نحو الأزمة .

- **اتضح من خلال مقارنة نتائج كل من الصحف الثلاث** ، أن خطاب صحيفتي الوفد والمصري اليوم قد ركز الإطار السياسي للأزمة حيث جاء في المرتبة في كل منهما ، وربطت الصحيفتان بين أزمة الخبز والأزمات الأخرى التي يعيشها المواطن المصري وفشل الحكومة في حلها ، واتسم خطاب الصحيفتين بتوجيه اللوم والنقد للحكومة .
- بينما ركز خطاب صحيفة الأهرام علي الإطار الاقتصادي للأزمة أكثر من الأبعاد الأخرى وقدم أطروحات عديدة لحلول الأزمة من الناحية الاقتصادية ، فيما ركزت صحيفة المصري اليوم علي توضيح الإطار التاريخي للأزمة أكثر من صحيفتي الوفد والأهرام .

-دراسة إيمان بالله ياسر (2013)[9] حول اتجاهات الخطاب الصحفي الإفريقي تجاه قضايا التنمية البشرية

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة اتجاهات الخطاب الصحفي تجاه قضايا التنمية البشرية في كل من صحف دول السنغال ، تونس ، السنغال ، جنوب افريقيا ، وكينيا ، وخاصة مع انتشار الأمية وضعف الامكانيات الاقتصادية بها ، وتمثلت صحف الدراسة في صحف ، الصباح و La Presse بالاضافة إلي la soleil و Le Quatidientالسنغالية ، و The star و The daily news الجنوب افريقيتين و the Kenya times و the dailly nation .

انتهت دراسة لمجموعة من النتائج ، كان من أهمها : أن الخطاب التنموي في الصحف عينة الدراسة قد اختلف وفقا للانتماء السياسي ونظام الملكية ، ففي حين ركزت أحدهم علي الازمة الاقتصادية العالمية ، ركزت الأخرى علي فساد رجال الدولة ، وفي حين سعت صحيفة la soleil التي تمثل الانتماء الحكومي إلي تناول القضايا التنموية من منظور حقوق الانسان ، في محاولة لحجب الضوء عن المشكلات الخاصة بالمواطن والقضايا التنموية في الدولة مع التركيز علي ان الحكومة تسعي إلي التطوير من خلال المشروعات الصغيرة التي قوم بها المحافظين داخل محافظاتهم ، في حين سعت صحيفة Le Quatidient ، إلي إبراز حجم الفساد السياسي الذي يقوم به رئيس الدولة ووزير ماليته ، وانحراف السنغال في ديون لا طائل لها .

- دراسة أميمة مجدي (2012) حول " أطر معالجة قضايا الاقتصاد المصري في الصحافة الاقتصادية الدولية والمحلية . (10)

تبلورت المشكلة البحثية لهذه الدراسة في رصد وتحليل وتفسير أطر معالجة الصحافة الاقتصادية الدولية ممثلة في (تايمز والإيكونومست والنيويورك تايمز) والصحافة الاقتصادية المصرية ممثلة في (العالم اليوم والأهرام الاقتصادي والوفد والأهالي) لقضايا الاقتصاد المصري بالتطبيق علي قضية الإصلاح الاقتصادي في الفترة من يوليو 2004 إلي يوليو 2007 وتمثلت الفترة الزمنية للدراسة بداية المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادي بتولي أحمد نظيف رئاسة الوزراء ، ونهاية الدراسة تمثل نهاية الفصل التشريعي لمجلس الشعب وانتخابات الشوري . .

أظهرت نتائج الدراسة اتفاق رؤية الصحف المحلية والدولية في تأييد الاتجاه اليميني للإصلاح الاقتصادي في مصر ، بينما تبنت جريدة الأهالي وجهة نظر يسارية في رفض الإصلاح كما كان الحزب الحاكم يطبقه ، وانصبت معالجات الصحف المحلية والدولية (باستثناء) الأهالي على الدعوة إلي انتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية تدفع بمصالح رجال الأعمال والقطاع الخاص إلي الواجهة ، بينما يقتصر دور الدولة علي الإشراف والرقابة ، وأما الأهالي فقد دعت إلي إرساء العدالة في توزيع الدخل ووضع نظام ضريبي عادل ، بالإضافة إلي منع الاحتكار.

دراسة Vliegen Rens& Mena Noemi (2013) وموضوعها " التفاعلات السياسية الإعلامية في أوقات الأزمات الاقتصادية " (11)

هدفت الدراسة إلي رصد النظم الإعلامية الدولية في تعاملها مع الأزمات الاقتصادية ، وذلك من خلال دراسة مقارنة للأزمات في دول أوربا الغربية ،والتي كانت تتعرض لأزمات اقتصادية ، انعكست بدورها وأثرت سلبيا علي سوق الأوراق المالية وذلك بالتطبيق علي دولتي اسبانيا وهولندا ، خلال الفترة من يونيو 2004 وحتي يونيو 2006 ، واللتين كانت تتعرضان لهذه الأزمات بشدة .

وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلافات بين الأنظمة الإعلامية في كل من إسبانيا وهولندا في التعامل مع الأزمات الاقتصادية ، ففي حين لم تهتم الصحف الاسبانية الموالية للحكومة بإظهار التطورات الاقتصادية السلبية ، مما جعل المعارضة الاسبانية لا تعتمد عليها كمصدر للاستجوابات البرلمانية المناهضة للحكومة ، لم يكن هناك اختلافات تذكر بين الصحف الهولندية .

كما كشفت الدراسة أيضا عن وجود ترابط بين التطورات قوي بين الإعلام والسياسة والتطورات الاقتصادية العالمية ، والقيام بالاستجوابات البرلمانية حول القضايا الاقتصادية وبخاصة تلك الخاصة بأسواق الأوراق المالية .

دراسة Lischka Juliane (2013) [12] حول " مدي واقعية ومصداقية الإعلام الاقتصادي؟ وهل الأخبار الإعلامية الاقتصادية الالمانية تعبر عن الواقع الاقتصادي الالماني الحقيقي "

سعت هذه الدراسة لمقارنة تطور الأخبار الاقتصادية مع تطور الاقتصاد الحقيقي، خلال الفترة من 2002 إلى 2011 ، من خلال الإجابة علي تساؤل رئيسي حول " ما مدي مصداقية الإعلام الاقتصادي ؟ وذلك من خلال المقارنة بين كل من نشرات الأخبار والصحف العامة والنصفية ، والمحطات الإذاعية ، وبين الواقع الاقتصادي الالماني الحقيقي .

وأشارت النتائج إلى أن الأخبار الاقتصادية قد عكست الاقتصاد الحقيقي بالفعل ،وكانت الصحف النصفية (التابلويد) الأكثر تغطية للقضايا الاقتصادية من الصحف العامة ومن المحطات الإذاعية، حيث تميل الصحف العامة إلى أن تكون أكثر ارتباطا بالحياة اليومية للمستهلكين ، كما أشارت النتائج أيضا إلي أن نوعية الأخبار الاقتصادية تؤثر على عملية صنع القرار الاقتصادي .

- **دراسة زيزيت إبراهيم [13] حول أطر المعالجة الإعلامية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر**
  - تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف علي طبيعة المعالجة الإعلامية المصرية لقضايا الإصلاح الاقتصادي والدور الذي تقوم به في بناء المعاني الخاصة بهذه القضايا وتشكيل التصورات نحو القوي الفاعلة المؤثرة فيها وذلك من خلال رصد وتحليل الأطر الإعلامية التي توظفها الصحف المصرية (قومية – حزبية – خاصة) محل الدراسة في معالجتها لقضايا الإصلاح الاقتصادي ، وتمثلت عينة الصحف في صحف (الأهرام – الوفد – المصري اليوم) خلال الفترة من منتصف مارس حتي شهر يونيو 2013
  - خلصت الدراسة إلى أن كتاب الموضوعات الاقتصادية في مصر يعانون من صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات نتيجة لحجب المعلومات وعدم تداولها ، رغم أن الموضوعات الاقتصادية تعتمد على الأرقام والإحصائيات الدقيقة ، مما يستلزم إتاحة المعلومات .

كما انتهت الدراسة إلى أن تطبيق نظام الخصخصة بناءً علي توصيات البنك والصندوق الدوليين لم يحقق النتائج المرجوة منه ، وتعد النتائج الاجتماعية هي أكبر المساوئ التي ترتبت علي عملية الخصخصة مثل تسريح العمالة ، وما ارتبط من خروج الآلاف من عمال قطاع الأعمال فيما يعرف بالمعاش المبكر ، وأن هناك تأثيرات وتداعيات مباشرة لسياسات الإصلاح الاقتصادي علي القوي الاجتماعية في مصر ، تمثلت أهم نتائجها في صعود شريحة رجال الأعمال وتآكل الطبقة المتوسطة وتدهور أحوال الفقراء نظراً لانحياز هذه السياسات لعنصر راس المال علي حساب العمل ، وإخضاعها لقوة الدولة الاقتصادية

التعليق على الدراسات السابقة :-

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة :

- أن الدراسات السابقة التي قامت الباحثة باستعراضها تعبر عن نظم سياسية واقتصادية وإعلامية متباينة، الأمر الذي أفاد الباحثة في التعرف علي طبيعة الأوضاع الاقتصادية في المجتمعات المختلفة ودور الصحافة في معالجتها.
- اتسمت معالجة القضايا الاقتصادية في بعض الدراسات بالشمولية ،في حين أن البعض الآخر تناولها بشكل جزئي ، مركزا على قضايا معينة وغافلا لقضايا أخري .
- يلاحظ – أيضا - من خلال العرض السابق للدراسات السابقة غلبة الاهتمام بالوصف الظاهري فقط للظواهر والقضايا الاقتصادية دون التعمق في تحليل مفرداتها وتحليل أطروحتها ، حيث استخدمت معظم الدراسات السابقة أداة تحليل المضمون كأداة رئيسية لجمع البيانات عن الظاهرة البحثية
- اتضح أيضا من خلال العرض قلة عدد الدراسات العربية التي اهتمت بكيفية المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية والخطاب الاقتصادي في حين زاد الاهتمام بتحليل المضمون الظاهري فقط .
- أكدت الدراسات السابقة على وجود تداخل قوي بين السياسة والاقتصاد ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي التأثير علي الصحافة عند معالجتها للقضايا الاقتصادية ، وتحرير أخبارها ، إضافة إلي مراعاة العلاقات بين المالك والقوي الاقتصادية ،حيث أثارت بعض الدراسات إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة في ظل انتهاج سياسية اقتصاد السوق في الجانب الاقتصادي دون أن يواكب ذلك إصلاح سياسي، مما جعل الصحف تتبنى اتجاه الدولة، وتعتمد تمويلياً على السوق (القطاع الخاص) ، وهو ما أثر بشكل سلبي على طبيعة المحتوى الاقتصادي المعروض، بحيث أصبح أكثر سطحية .

مشكلة الدراسة :

من خلال مراجعة التراث العلمي المتعلق بالموضوع ، تتلخص المشكلة البحثية في الإجابة عن تساؤل رئيس يمكن بلورته في **"ما ملامح وسمات خطاب الصحافة المصرية الاقتصادية تجاه برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتطبيق على مجلة الأهرام الاقتصادي المتخصصة ؟ "**

أهمية الدراسة :

تنطلق أهمية الدراسة من :

- أهمية دراسة الاقتصاد بشكل عام باعتباره – وباتفاق الباحثين والمفكرين- المحرك الأساسي للسياسة وغيرها من مجالات الحياة والشئون المختلفة .

- أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام في الحياة العامة بشقيها السياسي والاقتصادي؛ حيث يتأثر الأفراد بما يكتب في الصحافة سلبا وإيجابا، وتتضح الرؤية للأفراد عندما يفسر الإعلام الظواهر الاقتصادية، ويحلل أسبابها، ويضع يده على موضع الخلل في أي ظاهرة تؤثر على مصالحهم ، وتلعب الصحافة الاقتصادية على وجه الخصوص دورا هام في تعبئة المشاركة الوطنية لتحقيق الانطلاق الاقتصادي والتنمية، ورفع الكفاءة والمقدرة، وعلاج المشكلات الاقتصادية وحسن التعبير عن الأوضاع الاقتصادية.
- كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من حقيقة المشكلة والأزمة الاقتصادية التي تواجه المجتمع المصري إبان ثورة يناير 2011 ، وحتى الآن ، ففي خلال الخمس سنوات الأخيرة حدثت تحولات سياسية متلاحقة ، تبعتها تغيرات اقتصادية واضحة ، وبالتالي برز برنامج الإصلاح الاقتصادي وكان هناك اهتمام كبير به إعلاميا ومجتمعيا وسياسيا ، ومن هنا ظهرت أهمية الحاجة لدراسة الخطابات الصحفية المرتبطة به .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في " رصد وتحليل ملامح ومكونات الخطاب الصحفي الاقتصادي في الصحافة المصرية المتخصصة تجاه برنامج الإصلاح الاقتصادي ، والتعرف علي تأثير الأبعاد السياسية والاجتماعية علي هذا الخطاب ، **وذلك عن طريق تحقيق عدة أهداف فرعية كالتالي :-**

- التعرف علي نوعية القضايا الاقتصادية التي تركز عليها مجلة الأهرام الاقتصادي عند تناولها برنامج الإصلاح الاقتصادي.
- رصد وتحليل مؤشرات وضع الاقتصاد المصري ، قبل وخلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي
- الكشف عن مجموعة الأطروحات التي تقدمها هذه الخطابات ، والحجج التي تستخدمها للتدليل على صحة أطروحاتها ، والمقولات التي تتبناها من خلال مسارات البرهنة .
- الكشف عن القوى الفاعلة المؤثرة على الخطاب في مجلة الأهرام الاقتصادي ، وتحديد الأدوار والصفات المنسوبة لهؤلاء الفاعلين .
- رصد مجموعة الأطر المرجعية التي تستند إليها مجلة الأهرام الاقتصادي خلال فترة الدراسة .

تساؤلات الدراسة :

تسعي الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

1- ما الأطروحات التي ظهرت في خطاب مجلة الأهرام الاقتصادي الصحف تجاه " برنامج الإصلاح الاقتصاد المصري " خلال فترة الدراسة ؟ وما الحجج التي

ساقها الخطاب للتدليل على صحة أطروحاته ؟

2- ما القوى الفاعلة التي ستظهر في خطاب المجلة كعوامل محركة للأحداث الاقتصادية ومؤثرة علي تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر ووضع الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة ؟

3- ما نوعية الأطر المرجعية التي ستسند إليها مجلة الأهرام الاقتصادي لعرض خطابها نحو " أداء الاقتصاد المصري " خلال فترة الدراسة ؟

المداخل النظرية للدراسة :

- **مدخل تحليل الخطاب :-**

- تحليل الخطاب هو رسالة إقناعية تستهدف تثبيت قناعات محددة أو تغييرها أو تقديم وجهة نظر محددة في مجال حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند إلي أطر مرجعية متباينة وتتنازع فيما بينها بشأن قضية جدلية (14) ، وهكذا فإن دراسة الخطاب تفترض وجود منتج محدد له وجهة نظر أو رأي يقدمه بشأن مسألة خلافية (15) .
- ويعرف محمد شومان تحليل الخطاب بأنه " كل الأشياء التي تكون العالم الاجتماعي وادراكنا لهويتنا ، أي أنه بدون خطاب لا يوجد لا يوجد واقع اجتماعي " (16)
- وتحليل الخطاب إضافة إلي كونه أداة وأسلوب لتحليل المادة العلمية (الخطاب) إلا أنه يشكل مدخلا علميا منظما يسعي لتفسير اللغة في الممارسات الخطابية والاجتماعية في سياق بيئتها التفاعلية المتصارعة ، فتحليل الخطاب عبارة عن مجموعة متصلة من الأدوات لدراسة الخطاب ، وهذه المناهج لا يترتب عليها مجرد ممارسات لجمع البيانات وتحليلها ، وإنما يترتب عليه أيضا مجموعة من الافتراضات النظرية وما وراء النظرية (17) .

أدوات تحليل الخطاب :-

1- الأطروحة :

وهى عبارة عن تجسيد لفكرة ما ترتبط بسياق وأهداف النص ، ويكون لها دور في بناء المنطق الداخلي له ، وتسعى لتحقيق أهدافه ، بغض النظر عن كونها وردت في جملة أو فقرة ، أو يصاحبها برهان أو عدة براهين أو قد لا تحتوى على براهين ، حيث لا يشترط أن يصاحب كل أطروحة برهان خاص بها [18] ، ويمثل مسار البرهنة الإطار الذي يستوعب الأطروحة كي تنتظم بداخله .

وتتضمن أداة الأطروحة تحليل المقولة المركزية أو الأساسية ، وهى جملة داخل النص تشير إلى معنى معين يعتبر أحد عناصر العقيدة أو الفكرة العامة التي يريد الكاتب التعبير عنها ، وعادة ما تشتمل المقولة المركزية على عدد من المقولات الفرعية .

2- الحجة :-

وهى البرهان أو الدليل الذي يستشهد به الكاتب للتدليل على صدق ما يقوله لإقناع المتلقي والتأثير فيه ، ووظيفة الحجج أنها تعطى نوعاً من الدعم والتبرير للأطروحة التي يعرضها الكاتب [19] ، ويسميها البعض أيضا " **تحليل مسار البرهنة** " ، حيث يرون أنه أحد الأساليب التي يعتمد عليها الباحث في تحديد الحجج والبراهين التي يعتمد عليها المتحدث لإثبات المقولات والأفكار الواضحة والصريحة في الخطاب أو الحوار مع الغير والتي تتخذ أساساً للحكم علي الاتجاهات الفكرية والعقائدية للخطاب والمتحدث **[20]** .

3- القوى الفاعلة

وتعتمد هذه الأداة على رصد الأدوار والصفات المنسوبة لعدد من الفاعلين (طائفة ، حزب ، دولة ، كيان إقليمي) ذوى الأهمية داخل الخطاب المدروس ، وتقسيم هذه الأدوار والصفات سلباً أو إيجاباً ، وذلك بهدف التعرف على الفاعل المؤثر في الخطاب وكيف تم تصنيفه ، من خلال التعرف على وظائفه والسمات المميزة له

4- الأطر المرجعية

وهى بمثابة المبادئ التي تستند إليها الصحيفة في عرض خطابها ، وتمثل الإطار الذي يغلف أفكارها ، والإحالة المرجعية التي تستند إليها في مواقفها ، وتتنوع هذه الأطر ما بين الاستشهاد بالوقائع التاريخية ، أو التجارب السياسية للدول ، أو الأطر الدينية ، أو المبادئ القانونية أو المرتكزات الثقافية ، أو التقارير الدولية ، أو الإحصاءات [21] .

نظرية السياق :-

تعني النظرية بالسياق العام الذي يتم صياغة الخطاب به ، فلا تركز علي الكلمات في حد ذاتها بقدر ما تركز علي السياق العام الذي وضعت فيه .

ويعرف فتحي إبراهيم السياق بأنه " بناء نصي كامل من فقرات مترابطة يمثل الأجزاء التى تسبق أو تتلو مباشرة فقرة أو كلمة معينة ، ودائماً ما يكون السياق مجموعة من الكلمات وثيقة الترابط بحيث يلقى الضوء لا على معاني الكلمات المفردة فحسب ، بل على معنى وغاية الفقرة بأكملها " [22]

- أما الغربيون فقد اهتموا بتعريف السياق علي أنه " هو النص المصاحب للنص الظاهر ، وهو بمثابة الجسر الذى يربط التمثيل اللغوى ببيئته الخارجية " وبالتالي فالنص هنا له وجهين ، وجه ظاهر ووجه آخر هو السياق المصاحب للنص " (23) .

الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة :-

أ / نوع الدراسة:

هي دراسة آنية إذا أنها تدرس قضية قائمة ولا تزال باقية ومؤثرة بكافة رموزها، وعلي المستوي المعرفي، تنتمي هذه الدراسة إلي مجموعة الدراسات

الوصفية التحليلية (Discerptive Studies، التي تسعي إلي تجاوز وصف المحتوي الظاهر للمادة الإعلامية إلي الكشف عن المعاني الكامنة ،والاستدلال علي الأبعاد المختلفة للظاهرة من خلال رصد الظاهرة البحثية المعنية في ضوء المعايير العلمية والمنهجية القائمة علي الموضوعية والانتظام ،والتي تعتمد علي التحليل الكيفي في كشف أبعاد القضية أو الظاهرة محل الدراسة .

ب/ المنهج المستخدم :

تعتمد الدراسة علي منهج المسح الإعلامي ، وسيتم استخدام منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي ، حيث يستهدف شقه الوصفي مسح التصورات الخاصة بالأطروحات والأطر المرجعية والقوى الفاعلة التي يقدمها خطاب مجلة الأهرام الاقتصادي نحو برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة الزمنية للدراسة ، كما يستهدف شقه التحليلي تفسير هذه التصورات ، والبحث عن الأسباب التي أفرزت تلك الخطابات . والظروف المؤثرة فيها.

جـ أدوات جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة علي أدوات : ، تحليل الخطاب ، تحليل المضمون .

1- أداة تحليل الخطاب :- بما أن هدف الدراسة الأساسي يتمثل في رصد سمات خطاب مجلة الأهرام الاقتصادي نحو برنامج الإصلاح الاقتصادي ، ومن هنا فإن تحليل الخطاب Discourse Analysis يعد الأداة المناسبة للاستخدام في هذه الدراسة ، وتعتمد الدراسة في تحليلها للصحف على المدرسة التداولية للخطاب (البرجماتية) ، التي تتعامل مع الخطاب بوصفه استعمالاً للغة بهدف تحقيق أغراض تواصلية ، فاللغة ليست هدفاً في ذاتها ، بل هي أداة للتواصل والتفاعل الاجتماعي ، ولهذا يعتني المفهوم التداولي بأهمية السياق السياسي والاجتماعي الذي يسهم في تشكيل الخطاب .

وستقوم الباحثة بتصميم استمارة تتضمن عدداً من أدوات تحليل الخطاب ، يمكن حصرها في (تحليل الأطروحات- سرد الحجج - تحديد القوى الفاعلة - معرفة الأطر المرجعية .

2- " تحليل المضمون" : حيث سيتم توظيف تحليل المضمون لرصد مجموعة القضايا الرئيسية التي ستركز عليها مجلة الأهرام الاقتصادي أثناء تناولها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة .

د - مجتمع الدراسة والعينة : ويتمثل مجتمع الدراسة في مجلة (الأهرام الاقتصادي) كدراسة حالة .

الإطار الزمني للدراسة :- تحددت الفترة الزمنية للدراسة بثلاثة أعوام خلال الفترة من يونيو 2014 ، وحتي يونيو 2017 .

مفاهيم الدراسة :

الصحافة الاقتصادية :- هي تلك الصحافة التي تهتم بالمضمون الاقتصادي بكل قضاياه الرئيسية والفرعية ، وتركز على تآثيراته المختلفة علي جوانب الحياة (سياسية – اجتماعية – اقتصادية ...، إلخ) ويتشابه هذا التعريف مع تعريف " **إبراهيم عبداللطيف** " حيث يري بأن الصحافة الاقتصادية هي الصحافة التي تتناول القضايا المجتمعية من وجهة نظر اقتصادية ، سواء أكانت تلك القضايا اقتصادية بحتة ، أم سياسية ذات أبعاد اقتصادية ، أن اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية ، وتقدم ذلك بأسلوب مناسبة للجمهور . [24]

برنامج الإصلاح الاقتصادي هو برنامج شامل جرى تنفيذه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في أغسطس 2016، على مدى زمني لمدة ثلاث سنوات، وحصلت مصر بناء على هذا البرنامج على قرض تمويلي بقيمة 12مليار دولار يسدد على 10 سنوات ، وبدأته بتخفيض منظم لقيمة الجنيه ثم تحرير سعر الصرف في 3 نوفمبر 2016 .

نتائج الدراسة :-

أولا :أطروحات مجلة الأهرام الاقتصادي تجاه برنامج الإصلاح الاقتصادي والقضايا المتعلقة به :-

حظى برنامج الإصلاح الاقتصادي باهتمام بالغ في خطاب مجلة الأهرام الاقتصادي ، حيث ظهر وكأنه القضية الرئيسية لدى منتجي الخطاب بالمجلة ، وتنوعت أطروحاتها وترابطت فيما بينها لإيصال أفكار رئيسية معينة ، كما تنوعت الحجج ومسارات البرهنة المستخدمة في اثبات أطروحاتها ، ترى الباحثة أن السبب في ذلك هو هذه المرحلة الفاصلة التي يعيشها الاقتصاد المصري منذ ثورة 25 يناير بصفة عامة والأربع سنوات الأخيرة بصفة خاصة ، ومع البدء في تطبيق برنامج الإصلاح (والذي تمثل قرض صندوق النقد الدولي القضية الرئيسية به ، استتبع قرض الصندوق مجموعة من الشروط لإتمامه أبرزها تحرير سعر الصرف – تطبيق ضريبة القيمة المُضافة – إلغاء الدعم ، ويمثل كل شرط من هذه الشروط قضية منفصلة علي حده ، بجانب قضية قرض صندوق النقد ، ولكن الدراسة تعاملت معهم كقضية واحدة وهي قضية برنامج الإصلاح الاقتصادي .

مر برنامج الإصلاح الاقتصادي بعدة مراحل فعلى مستوى تحرير سعر الصرف ، مر سعر صرف الجنيه المصري بعدة مراحل خلال فترة الدراسة (وقد جاءت هذه المراحل متماشية مع الواقع الاقتصادي الفعلي) ، البداية كان بانخفاض نسبي أمام الدولار ، رآها الكتاب والمحللون أمراً طبيعيا يحدث منذ نصف قرن ، واستشهدوا بأن هناك الكثيرين الذين توقعوا سقوط الجنيه أمام الدولار منذ عشرات السنين ولم يَحدث ذلك فعلياً ، ثم جاءت بانخفاض مُتعمد قام به البنك المركزي ، ثم

كانت النهاية بتحرير سعر الصرف نهائياً وهو ما عُرف ب" تعويم الجنيه " لتحدد قيمته طبقاً لقوي العرض والطلب في السوق ، ثم مرحلة ما بعد التعويم وهي ما يمكن أن نسميها " سقوط الجنيه " ، وما بين الموافقة المطلقة والرفض المشروط ، كانت آراء الكتاب بمجلة الأهرام الاقتصادي ، كما أن قرض صندوق النقد الدولي ، مر بمرحلة المشاورات والمراسلات مع صندوق النقد الدولي ، تلاها مرحلة الموافقة وصرف الشريحة الأولي ، ثم صرف كل شريحة على حدة وما استتبعهم من ضمانات وشروط أخرى ، وفيما يتعلق بقضيتي إلغاء الدعم ورفع الأسعار التي جاءت كنتيجة حتمية لرفع الدعم ، فإن رفع الدعم مر بعدة مراحل ، من خفض للدعم على الوقود والكهرباء وزيادة للضرائب ، فقد كان الخفض جزئيا وعلى مراحل ، بدأت الحكومة في خفض الدعم منذ عام 2014 ، وقد وضعت خطة لخفض الدعم على خمس سنوات ، مستهدفة تحرير أسعار الوقود بهدف التخلص من الدعم نهائيًا ، تنفيذًا لشروط صندوق النقد الدولي بعد سعي الدولة إلى الحصول منه على قرض بقيمة 12 مليار دولار ، وكانت البداية في زيادة أسعار المحروقات في الأسبوع الأول من يوليو لعام 2014 ، وجاءت تلك القرارات بعد تخفيض دعم المواد البترولية من 140 مليار جنيه إلى 100 مليار جنيه، بعد صدرت تقارير عن وزارة المالية تُفيد بالتهام دعم الوقود لـ20 ٪ من الموازنة العامة للدولة.

وقد زادت أسعار الوقود خمس مرات منذ عام 2014 وحتي عام 2019 ، منها مرة بعد تعويم الجنيه في الثالث من نوفمبر 2016 ، فيما انخفضت مرة واحدة في الثالث من أكتوبر 2019 ، حيث تم خفض سعر البترول 25 قرشاً ، وأصدرت وزارة البترول – وقتها – بياناً يفيد بكون ذلك التزاماً بتطبيق آلية التسعير التلقائي على بعض المنتجات البترولية كما هو متبع في العديد من دول العالم ، الأهرام الاقتصادي ، بعيدة عن متابعة الأحداث والتعليق عليها ، وظهرت عدة أطروحات .

قامت الباحثة بعمل مسح كامل لكافة المقالات التي نشرتها مجلة الأهرام الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، واستقرت على تطبيق التحليل على عدد 128 مقالا ، والذي تم تناول برنامج الإصلاح الاقتصادي فيها ، وظهر من خلال التحليل قضايا (تحرير سعر الصرف – قرض صندوق النقد الدولي - إلغاء الدعم - رفع الأسعار) والتي تمثل في مجموعها تمثل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر .

ويمكن تناول الأطروحات التي ظهرت في هذه القضية كالتالي :

(1)- أطروحة الإشادة بالحكومة لتطبيقها برنامج الإصلاح الاقتصادي والدفاع عنها

كانت هذه الأطروحة هي الأبرز في مجلة الأهرام الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، فلم يتوانى كتاب مجلة " الأهرام الاقتصادي "عن الدفاع عن برنامج الإصلاح ، والحكومة التي اتخذت قرار تطبيق البرنامج بتعويم الجنيه والحصول على

القرض وتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي كاملة ، وبالتالي فقد كان خطاب المجلة خطابا دفاعياً عن البرنامج والحكومة ، وتعدى مرحلة الدفاع إلى **الإشادة بها وبقرارتها الشجاعة في أكثر من موضع** ، واعتبارها بالقرارات التاريخية الجريئة والمقصود هنا بالحكومة (الحكومات بداية من مهندس ابراهيم محلب والتي بدأت بخفض الدعم جزئياً ، تليها حكومة مهندس شريف إسماعيل والتي قامت بخفضه ثانية لمرتين متتاليتين ، واتخاذها قرار تحرير سعر الصرف والمعروف بقرار" تعويم الجنيه" ، و الموافقة على طلب الحكومة الحصول على قرض صندوق النقد الدولي وقبولها تنفيذ شروطه ، واعتبار أن مصر عانت كثيرا وأن هذه الإجراءات هي الحلول المثلي ولابد منها .

ذهب خطاب الأهرام الاقتصادي أن الإجراءات الإصلاحية في برنامج الإصلاح هي خطوات تصحيح المسار الاقتصادي ، وأن هذه الخطوات هي الملجأ والملاذ الذي اجتمعت عليه آراء الخبراء في المؤسسات الدولية ، وأن سياسات مصر حالياً متفقة مع السياسات المطروحة عالمياً للخروج من عنق الزجاجة [25] .

وفي هذا السياق ذهبت هالة السعيد أن الإصلاح الاقتصادي خطوة تاريخية من قبل الحكومة المصرية ، وقد بلورت ذلك **كالتالي** " اتخذت الحكومة في الأسابيع الماضية بعض الخطوات التاريخية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وتمثل هدف البرنامج بشكل أساسي في عدة محاور أهمها : تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال إقرار ضريبة القيمة المضافة وترشيد دعم الطاقة حتى يتسنى لنا تخفيض الدين العام من 98٪إلى 88 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2019/2018 [26] .

خلال هذه الأطروحة ظهرت عبر عدة أطروحات فرعية كالتالي :-

(1-1)- أطروحة " التمهيد لتحرير سعر الصرف " بقبول الخفض الجزئي في قيمة الجنيه ، وكما سبق وتمت الإشارة فقد تم خفض الجنيه جزئيا قبل التعويم ، **وقد تبني هذا خليفة أدهم** ، عندما قال أن خفض الجنيه وحده لا يكفي ، في إشارة لضرورة التعويم ، وأن هناك تقبل عام لخفض الجنيه ؛ حيث أظهره كمطلب للمستثمرين وبعض الاقتصاديين منذ ثورة 25 يناير 2011 " كثير من المستثمرين وبعض الاقتصاديين طالبوا طوال السنوات الماضية – منذ ثورة 25 يناير – بضرورة خفض الجنيه من أجل عدم التضحية بالاحتياطي الأجنبي لدي البنك المركزي وحدث خفض تدريجي للجنيه بالفعل بنحو 54 ٪ على مستوى السعر الرسمي بالبنوك حالياً ، ولكن في حقيقة الأمر أن الانخفاض أكبر من هذه النسبة في السوق الموازية ، في ظل الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي التي تتجاوز 20 ٪ .. ، يبقى في نهاية الأمر الاشارة إلى أن تخفيض الجنيه وحده محدود التأثير . " [27]

وعن الدفاع عن قرض صندوق النقد الدولي ، استند خليفه أدهم إلى حجة سببية واقتصادية معاً واعتبره فرصة وليس عبء وأنه ضرورة حتمية من أجل سد

الفجوة التمويلية ؛ حيث ذكر : " في الواقع أن الحصول على قرض الصندوق أضحي أمرا ضروريا ً من أجل سد الفجوة التمويلية بالعملات الصعبة التي تُقدر بنحو 18 مليار دولار في العام المالي الحالي (2017/2016) ، حيث يعاني الاقتصاد من شح موارد النقد الأجنبي ، بعد التأثر الشديد لمصادر توليد العملات الأجنبية عقب ثورة 25 يناير ، لاسيما السياحة وتدفق الاستثمار الأجنبي ،وهما عنصران أساسيين للعملة الصعبة ، بل لدفع التنمية والانتاج وتوليد فرص العمل مع الانفلات الاستيرادي العشوائي " [28] .

فيما ظهرت أطروحة مضادة لهذه الأطروحة فيما يتعلق بالموافقة على الاقتراض الدولي ، حول مخاطر الاقتراض على الاقتصاد وقد تبنتها عالية المهدي ، والتي رأت الاقتراض ليس حلاً ، وأن هناك حلول بديلة عنه ، وعرضت لآراء الاقتصاديين ما بين مؤيد ومعارض ، ولكنها اتفقت مع الرأي الذي يري أنه ينبغي أخذ الحلول البديلة عن الاقتراض ، وأنه لو تمت معالجة مشكلاتها الفنية أو المالية أو الإدارية باحترافية وبسرعة يمكن أن تكون مصدرا ً مناسبا ً للنمو [29] .

واتفق معها نعمان الزياتي الذي يرى أن سلبيات الاقتراض كبيرة ، وتعجب من سعي الحكومة للاقتراض رغم انتقاد سياساته على نطاق واسع ، كما رأى أنه لا يصح أن نعتمد على موارد خارجية لا يمكن التحكم فيها ونضع اقتصادنا الوطني تحت رحمة ضغوط وتأثيرات خارجة عن إرادتنا وسيطرتنا [30] .

(2-1) أطروحة إيجابيات برنامج الإصلاح الاقتصادي (ما بعد تحرير سعر الصرف والحصول على قرض صندوق النقد الدولي) :- برزت هذه الأطروحة في الفترة التي عقبت القيام بعملية تعويم الجنيه ، وتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بالحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار ، يتم صرفه على شرائح على مدار ثلاث سنوات حتي عام 2019 ، وقد ذهب لهذه الأطروحة خليفة أدهم – الذي كان حاضرا بكتابته في القضايا الخاصة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي بقوة – واستند إلى مؤشرات وأرقام وتقارير توضح ذلك كالتالي :- (تحرير سعر الصرف وتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أدى إلى ارتفاع مؤشر قياس أداء الشركات الكبرى من 49 نقطة في الربع الثالث من 2016 ، إلى 51 نقطة في الربع الأخير ، إلا أن التوقعات المستقبلية لهذه الشركات تراجعت من 57 نقطة إلى 51 نقطة ، نتيجة حالة الترقب إزاء تطورات برنامج الإصلاح الاقتصادي " ، ودلل على ذلك بتقرير صدر عن بنك بي إن بي باربيا حول الاقتصاد المصري، وذكر بأن التقرير الصادر منتصف الاسبوع الماضي عن الاقتصاد المصري أشار إلى أن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنت تحرير سعر الصرف والإصلاحات المالية بجانب الدعم المالي الخارجي ، أدت إلى نتائج إيجابية ، وفي مقدمتها عودة تدفق رؤوس الأموال بما يعكس عودة الثقة للمستثمرين ، كما أوضح أن نظرته المستقبلية لمخاطر الاستثمار بمصر خلال الـ18 شهرا ً المقبلة أصبحت أفضل [31] .

واتفقت معه هبة نصار كونه قرار جريء وأنه جاء متأخرا ، واستندت إلى إحصائيات بعض المؤشرات الاقتصادية التي توضح أننا بدأنا نحصد الثمار الإيجابية للقرار الجريء" تعويم الجنيه" [32] .

(1-3) أطروحة الإشادة بقرار رفع الدعم :

منذ عام 2014 وحتي 2018 ، مر رفع الدعم بأربع زيادات متتالية تمهيدا لإلغائه كليةً – كما سبق وأوضحنا –وحتي عام 2017 كانت الزيادة الثالثة ، البداية كانت بخفضه للثلث ، والذي اعتبره "سلطان أبو على " قراراً شجاعا وحيويا وكان يجب أن يكون منذ زمن، وله حسنات كثيرة تفوق كلفة الزيادة ، وقام الكاتب بسرد العديد من الحجج الاقتصادية والسببية التي تعضد رأيه [33].

وشاركه **الطرح أيمن فودة الذي رأى أن** قرار رفع الدعم عن الطاقة قراراً جريئاً وأن له أسبابه ودافع عنه كالتالي " كان قرار الحكومة بتقليص حجم الدعم على الطاقة بمثابة الخطوة الجريئة في طريق لابد أن نخطوه وبصورة عاجلة هو طريق الإصلاح الحقيقي لمنظومة الاقتصاد المصري الذي وصل لمرحلة مترهلة جداً " [34] **وقد استند على حجج اقتصادية /سببية لتأكيد طرحة كالتالي** (بنود الدعم المتعددة الآن من 200 مليار جنيه سنوياً بما يزيد على 20 ٪ من نفقات الموازنة السنوية وهذا اختلال مالي يؤدي غلي تضخم العجز بما يعنيه ذلك من آثار اقتصادية تعود على الجميع وفي مقدمتهم الشرائح الأكثر احتياجاً ، هذه هي الحقائق التي فطنت إليها مبكراً العديد من الدول التي سبقتنا على طريق الإصلاح ، ومن ثم اتخذت سلسلة من الإجراءات للحد من تكلفة الدعم على المالية العامة [35] .

(1-4) أطروحة الإشادة بخطوات الحكومة لحماية الفئات الفقيرة اجتماعياً ، والفئات الأقل دخلاً : أشاد كتاب الأهرام الاقتصادي بتطبيق برنامج حماية اجتماعية بعد الإصلاح الاقتصادي – بحسب رأيهم – ورأوا أن الحكومة لم تنس الفقراء في برنامجها الاقتصادي لأنهم الأكثر إحساسا به وتألما من تبعاته ، وقد ذهب لذلك خليفة أدهم " حزمة الإجراءات التي أعلنتها الحكومة في اجتماعها الاثنين الماضي ، والتي تستهدف تخفيف الأعباء عن الفئات الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار الناجم عن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ، خطوة مهمة على الطريق الصحيح ، ولاسيما في توقيتها ..، هذه الإجراءات اكتسبت أهميتها في أنها جاءت حزمة متكاملة تلبي احتياجات المجتمع التي تأثرت بتنفيذ برنامج الإصلاح ، بدءا بأصحاب المعاشات ، إضافة إلى زيادة قيمة الدعم النقدي لبرنامج تكافل وكرامة، إضافة إلى زيادات استثنائية للموظفين في الجهاز الحكومي للدولة [36]".

(1-5) أطروحة فشل حكومات ما قبل محلب في التعامل مع مشكلات الاقتصاد المصري ، وعدم شجاعتهم في اتخاذ قرار التعويم وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي .

في إطار الدفاع عن حكومة محلب صاحبة إشارة البدء في إجراءات الإصلاح الاقتصادي بداية من خفض الدعم للثلث ، وخفض جزئي لقيمة الجنية ، ثم

حكومة هشام إسماعيل التي تلتها ، دأب كتاب الأهرام الاقتصادي على التأكيد على فشل الحكومات السابقة لمحلب على التعامل مع مشكلات الاقتصاد المصري ، وعدم شجاعتهم في اتخاذ قرار التعويم وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وقد تم ذكر ذلك إجمالاً وتفصيلاً ؛ حيث تم وصف أداء حكومة الدكتور حازم الببلاوي بأنه أقرب لأداء اقتصاديات كتب الاقتصاد النظرية منها إلى حقائق الحياة العملية ، ونفس الوضع فيما يتعلق بحكومة الدكتور عصام شرف والمهندس هشام قنديل ، **و ذهبت نزيرة الأفندي لهذا الطرح فهي ترى** " أن حكومة شرف قد افتقرت للرؤية الاقتصادية الشاملة نتيجة لدعم انفعالي غير واع ، وأن حكومة قنديل قد انحصرت في رؤية سياسية قاصرة وافتقار إلى القدرات الفعلية " [37] .

(2) أطروحة برنامج الإصلاح الاقتصادي هو الدواء المر والعلاج لأمراض الاقتصاد .

تعتبر هذه الأطروحة مكملة للأطروحة السابقة من حيث ضرورية برنامج الإصلاح وحتميته ، حيث أبرز عدد من كتاب الأهرام الاقتصادي حتمية البرنامج وكونه الدواء المر والعلاج الذي يجب تناوله حتى لو على مضض لكي يشفي الاقتصاد من مشكلاته التي تم تشبيهها بالأمراض والتي لا مفر من علاجها ، وكانت المشكلة الأبرز التي تم التركيز عليها هي مشكلة تفاقم عجز الموازنة والدين العام ، وبالتالي فتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي أمر لابد منه كما أكدوا أن هذا العلاج كان يجب أن يكون منذ فترة طويلة ولكن الحكومات المتعاقبة بعدت عنه حتي لا تفقد شعبيتها وإعلاءً لمصالحها الشخصية عن مصلحة الوطن .

وحول كون الاصلاحات الاقتصادية هي الدواء المر ، ذهب محسن حسنين موضحا أن " القرارات في مجملها أشبه بدواء مر كان يجب أن نتناوله من زمان حتي نشفى ونتعافى من الأمراض التي ابتلينا بها ؛ لكن كل الحكومات السابقة ، الله يسامحها كانت تتجنب ذلك الدواء ، بل على العكس كان الجميع يتسابق لإلهاء الشعب وتخديره من باب منافقته والفوز بشعبية زائفة ، أو من باب الخوف من غضبته "[38].

وعن حتمية القيام بالبرنامج وضروريته رأى خليفة أدهم أنه " لم يكن هناك حاجة ماسة وضرورية للإصلاح الاقتصادي في أي وقت مضي ، كما هو الحال الآن فلم يعد الأمر اختياريا بل تفرضه حقيقة الأوضاع والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد ، والتي اصبحت تستدعي تدخلا جراحياً عاجلاً لإزالة الورم السرطاني الذي انتشر في جسد الاقتصاد ويحول دون انطلاقه من أجل تلبية طموحات المجتمع والأجيال القادمة في حياة كريمة ، وقد استند خليفة أدهم لحجة العلية أو السببية ورأى بضرورة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الخلل والتشوهات الهيكلية ومن أجل خفض عجز وخفض الدين العام المحلي .. " [39] .

(3) أطروحة العلاقة بين السياسة والاقتصاد وتأثير الأوضاع السياسية على الاقتصاد:

مع استخدام الباحثة لنظرية السياق ، بمعني أن يتم مراعاة السياقات التي انتجت النص الصحفي وأثرت فيه ، برزت التأثيرات الواضحة للأوضاع السياسية التي عاصرت فترة الدراسة على الاقتصاد ،وبالتبعية على مقالات الكتاب في تناولهم للشأن الاقتصادي ، وقد ظهر ذلك على أكثر من مستوى ، البداية عن طريق إظهار تأثير العلاقات المصرية السعودية الجيدة إبان تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي حكم مصر يونيو 2014 ، ومع زيارة العاهل السعودي " الملك عبدالله – رحمة الله عليه – لمصر للمباركة له تولي إدارة شئون مصر ، وبفضل ذلك دعا خادم الحرمين لمؤتمر دعم الاقتصاد والذي عُقد في مارس 2015 وتم جمع استثمارات فاقت ال20 مليار دولار منه ، وبالتالي كان للعلاقات السياسية الجيدة تأثير كبير على الاقتصاد وقتها ، **وقد تبني هذه الأطروحة سالم وهبي في افتتاحيته " الإصلاح الاجتماعي ..الطريق للإصلاح الاقتصادي "** كالتالي : " وجاءت زيارة خادم الحرمين الشريفين لتؤكد أن مؤتمر الدول الصديقة المانحة لن يتوانى عن مؤازرة مصر ومساندتها للخروج من أزمتها الاقتصادية .. هذه الزيارة الكريمة جاءت لتأكيد الثقة لدي المستثمرين وأصحاب المشروعات أن مصر مصممة على استكمال ما بدأته من استراتيجية للتنمية واستعادة مصر لمكانتها " [40]. واتفق معه في هذه الفكرة خليفة أدهم ، والذي تحدث عن تأثير انتخاب "ترامب " كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية ، وكون ترامب يتمتع بعلاقات قوية بالرئيس السيسي ، وأن ترامب أعلن خلال حملته الانتخابية إعجابه بالرئيس المصري كقائد قوي ، وأنه سيعمل على استصدار قانون لتصنيف الاخوان كجماعة ارهابية فور توليه مباشرة ، وقد لاقي هذا التصريح استحسان القيادات السياسية في مصر – وقتها - وبالتالي فقد توقع أن هناك مرحلة جديدة من الانتعاش ستحدث للاقتصاد المصري بعد تولي ترامب نتيجة للعلاقات الطيبة التي تجمعه بالرئيس السيسي وحدوث تبادلات تجارية بين البلدين. [41] .

، فيما أكد عماد غنيم على العلاقة القوية بين السياسية والاقتصاد ، بتبنيه فكرة قيام المشككين بإقحام السياسة في الاقتصاد ، وتحويل قضية تحرير سعر الصرف لقضية سياسية ، وقد اعتبر ذلك ممارسات خطيرة نمر بها كالتالي : " أخطر ما نمر به الآن هو سعي بعض القوى لتحويل إجراءات الإصلاح المالي والنقدي الذي نمر به إلى قضية سياسية تستهدف التلاعب بمشاعر الناس ومعاناتهم جراء تطبيق هذه الإصلاحات" [42].

وفي موضع آخر أكمل طرحه ورأى أن الاقتصاد في مصر يتأثر بهموم السياسة ومشاعر الناس في حين أن السياسة يجب أن تكون في خدمة الاقتصاد وليس العكس – بحسب رأيه - فذكر : " مشكلة الاقتصاد في بلادنا أنه مختلط بأكثر

مما ينبغي بهموم السياسة ومشاعر الناس بينما الصحيح أن يتبني الاقتصاد احتياجات الناس وليس مشاعرهم وأن تكون السياسة في خدمة الاقتصاد وليس العكس " [43] .

فيما ربط محسن حسنين بين السياسة والاقتصاد بالتركيز على موقف جماعة الإخوان المحظورة - والمعروف توجهاتها السياسية المُضادة للقيادة السياسية الحالية - من برنامج الإصلاح الاقتصادي وانتقاداتها المستمرة له والتشكيك في أي قرارات اقتصادية .

كما برز تأثير السياسة على مستوى الإعلام وذلك في تناول الشأن الاقتصادي المصري في الإعلام الغربي كـ (صحيفة الايكونومست البريطانية) ، وقد ذهب إلى هذا جمال الدين بيومي ، الذي رأى أن الإيكونومست متأثرة بتوجهاتها السياسية وتوجهات التي تصدر منها – بريطانيا - في كتابة المقالات والآراء عن الشأن الاقتصادي المصري ،وأنها ما تلبث أن تجد الوضع هادئا حتي تقوم بتقليب الأوضاع [44]

ومن خلال هذه الأطروحة برزت أطروحة أخرى فرعية هامة جداً وهي (الدولة العميقة التي تعرقل أي محاولات للإصلاح الاقتصادي) والمقصود هنا بالدولة العميقة هي جماعة الإخوان المحظورة ، والتي – بحسب الأهرام الاقتصادي – كان لها محاولات كبيرة لإفشال جهود الإصلاح الاقتصادي والتشكيك في كل الانجازات التي تتم على أرض الواقع والمشروعات التي تقوم بها الدولة ، و كان يتم الإشارة إليها صراحة تارة ، ومرات أخرى كانت تُوصف بـ " قوي الظلام " و" أهل الشر " .

(4) أطروحة التفاؤل بشأن وضع الاقتصاد المصري

كان التفاؤل مسيطراً على معظم مقالات كتاب مجلة الأهرام الاقتصادي فيما يتعلق بوضع الاقتصاد المصري ومستقبله وبخاصة أثناء وبعد تطبيق إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وقد كان التفاؤل على أكثر من مرحلة ، بدايتها بالتفاؤل مع تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي تولي حكم مصر ، ليعقدوا عليه الآمال في الإصلاح والتطور ، تلا ذلك تفاؤل بإجراءات الإصلاح كتحرير سعر الصرف – التعويم ، وتفاؤل أثناء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بأن ذلك من شأنه التأكيد على قوة الاقتصاد المصري وكونه يستطيع أن ينافس ويرد قيمة القرض وإلا ما كان البنك سيتفاوض ويثق به ، تلاه تفاؤل بعد الحصول على القرض .

وقد بلور هذا الطرح سالم وهبي عندما تحدث عن النتائج الإيجابية التي انعكست على الاقتصاد المصري عقب تولي الرئيس رئاسة مصر والمؤشرات لمستقبل أفضل ، فكتب " بعد ساعات قليلة من ممارسة الرئيس سلطاته جاءت مؤشرات عديدة متفائلة لتعويض ما فاتنا منها ما أعلنته " كريستين لاجارد مديرة صندوق النقد الدولي عن

استعداد الصندوق لمساندة مصر ، والتعاون معها إلى أبعد مدى ، وجاءت مكالمة أوباما لتهنئة السيسي لتفتح الباب أمام عودة العلاقات الثنائية إلى طبيعتها [45] .

لم تخل افتتاحيات خليفة أدهم – رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي – من تعبيره عن التفاؤل دائماً وقد عبر عنه في أكثر من مقال واستند في كل مره إلى عدد من المؤشرات الواضحة ، ففي مقاله " مرحلة جديدة من الانتعاش ، أبدي تفاؤله الشديد بمستقبل السوق المصرية ورأى أنها على أعتاب مرحلة جديدة ، واعتبر تحرير سعر الصرف " تعويم الجنيه " والمضي قدماً في الحصول على قرض صندوق النقد الدولي من أهم المؤشرات الإيجابية على دخول الاقتصاد مرحلة انتعاش متوقعة خلال المرحلة القادمة ، والتي وصفها بـ" الإصلاحات الجريئة غير المسبوقة " [46] .

(5) أطروحة الإشادة بشخص الرئيس عبدالفتاح السيسي ودوره في برنامج الإصلاح الاقتصادي

لم يتوانى كتاب مجلة الأهرام الاقتصادي عن الإشادة بالرئيس عبدالفتاح السيسي على أكثر من مستوى اقتصادياً وسياسياً والإشادة بدوره الكبير في برنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك في كل مناسبة أُتيحت لهم للتعبير عن ذلك وبدون مناسبة أيضاً ، فقد كان الرئيس السيسي حاضراً في معظم الفاعليات والأحداث سواء أكان طرفاً مباشراً فيها أم لا باعتبار أن كل ما يتم تحت رعايته لو لم يوجد في الحدث بصورة مباشرة ، وقد ذهب لهذه الأطروحة عدد من الكتاب وظهرت في مواضع مختلفة من مقالات كثيرة ، يُمكن ذكر أمثلة منها كالتالي :-

ذهب سالم وهبي إلى أنه الرئيس القدوة الذي افتقده المصريون عبر سنوات والذي جاء ليقضي على الفساد والواسطة والمحسوبية ،فذكر " أنه لا يوجد مجال للفشل أو التخريب وأن العمل يبدأ من السابعة صباحا هذه هي مقدمات النجاح لأي إدارة تسعي إلى تحقيق تنمية حقيقية وسريعة ، وإذا كان المصريون قد افتقدوا القدوة الحسنة على مدار سنوات طويلة وأصبحت الفهلوة والمحسوبية هما مؤهلات النجاح في المجتمع فإن القدوة الآن تختلف تماما [47] .

وقد شاركه عماد غنيم بطرح مشابه ، وذهب إلى أن الرئيس عبدالفتاح السيسي هو الرئيس الإصلاحي النموذجي – كما يقول الكتاب - ، وأشاد بخطواته الاقتصادية وقرن بين الإصلاح الاقتصادي وشخص الرئيس السيسي كرئيس للجمهورية ، ، وبحسب عماد غنيم – أيضاً - فالرئيس السيسي لديه فكر جديد في العمل الاقتصادي لم نعتد عليه من قبل .[48]

وخلال هذه الأطروحة ظهرت أطروحة فرعية هي أطروحة الرئيس الجريء الشجاع اقتصاديا ، الذي يُعلي مصالح الوطن كل يوم على أية اعتبارات شخصية ودور الرئيس السيسي في عملية تحرير سعر الصرف وقد بلور الخطاب

ذلك علي النحو التالي (تحية واجبة وعن استحقاق وجدارة للرئيس عبدالفتاح السيسي .. نعم تحية من القلب لهذا الرجل الذي يُعلى مصالح الوطن كل يوم على أي اعتبارات شخصية بصدق واخلاص ، للإنصاف والتاريخ ، ما كان للقرارات الجريئة وغير المسبوقة التي اتخذها لمعالجة الخلل والتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد عبر عقود طويلة ، وشلت قدراته على الانطلاق ، لم يكن يحدث إلا بوجود رئيس يؤمن بإعلاء مصالح الوطن العليا على الاعتبارات الشخصية التي ظلت تحكم وتلجم قرارات كل الرؤساء السابقين ، حين فضلوا الحفاظ على الشعبية أو الكرسي ، وتركوا المشكلات تتفاقم إلى أن بلغت مداها وشلت حركة الاقتصاد " [49] .

هاجم خطاب الأهرام الاقتصادي كل من ينتقد الإجراءات الإصلاحية واتهام كل من يعارض الرئيس السيسي بالرغبة في تحقيق شعبية زائفة واللعب على وتر المشاعر والعواطف ، وفي معرض ذلك قام بالدفاع عن شخص الرئيس السيسي فيما يتعلق بإحراجه لنائب دمياط بمجلس الشعب خلال افتتاح عدد من المشروعات التنموية ، عندما طلب النائب عدم استكمال اجراءات رفع الدعم تخفيفا عن الطبقات الفقيرة ورد عليه الرئيس بحدة وقال له أنه لا يعلم شيئا وأنه يجب أن يدرس ما يقوله قبل التحدث [50] .

(6)أطروحة تقبل المواطن للإجراءات الإصلاحية التي تقوم بها الحكومة:

في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، لم يكن هناك اتفاق عام بين الجميع على تقبل هذه الإجراءات ، إلا أن خطاب مجلة الأهرام الاقتصادي ، كان يري أن المواطن المصري لديه تقبل للإجراءات الإصلاحية ، وأنه نجح في اختبار الإجراءات الإصلاحية – رفع الأسعار وخفض الدعم وتعويم الجنيه – وأنه لم ينساق وراء حملات الإعلام المغرضة .

وقد ذهبت لذلك نزيرة الأفندي في مقالها (المواطن والتكنولوجيا هما الحل) ، والتي رأت أن وسائل الإعلام قد مارست دورا سلبيا تجاه قرارات الدعم وأن برامج التوك شو على سبيل المثال قد شنت حملات تهويل من الآثار الجانبية للقرارات التي جاءت متأخرة كثيرا ! ، ولكن الحكومة والمواطن كانوا أكثر وعياً ونجحا في الاختبار ، ورأت نزيرة الافندي أيضاً أن **المواطن هو الحل** في مواجهة العديد من المشكلات والقضايا ولكن فقط نضئ له الطريق (لقد أثبت المواطن بعد فترة وجيزة تفهمه لهذه القرارات وبوعي يتجاوز حملات التوك شو وخبراء الفضائيات ، و لم يكن المواطن وحده هو الذي نجح في الاختبار ولكن توافق معه تحرك سريع من جانب الحكومة وإن كان ينتظر المزيد منها وهو أمر يختلف تماماً مع السمة العامة لأداء الحكومات المصرية على مدي عقود ماضية " [51] ، وثاني الأسباب التي رأى غنيم أنها هي التي تجعل المصريين يتقبلون الإجراءات ويصبرون

عليها هي : ثقة الشعب في الرئيس وموافقته على أسلوبه في التعامل مع الوضع الاقتصادي [52] .

(7) أطروحة محاولات التشكيك المستمرة في أي انجاز اقتصادي من قبل فئات معينة :

أظهر خطاب الأهرام الاقتصادي أن هناك محاولات تشكيك مستمرة في برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها الحكومة ، وكل ما تقوم به أعمال اقتصادية ، وأظهر أن كل هذه المحاولات هي محاولات مغرضة من أناس أعداء للنجاح ولأغراض سياسية وأن مصر تتعرض لمؤامرة كبيرة خارجية تعاونها أطراف داخلية، وأن معظم هذا التشكيك يتم بإطلاق الشائعات الكاذبة .

وخلال هذه الأطروحة برزت أطروحة فرعية متعلقة بكون التشكيك والانتقاد لأغراض سياسية ودور جماعة الإخوان المحظورة السلبي والمناهض لأي خطوات إصلاحية ومسئوليتهم عن حملات التشكيك المستمرة وذلك عبر عدة طرق منها إطلاق الشائعات وإطلاق اللجان الإعلامية التابعة لها وعبر قنواتها الإعلامية ؛ حيث دأب كتاب الأهرام على إرجاع أي هجوم أو انتقاد إلى جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها من الإعلاميين واللجان الإلكترونية ، وأن هذه الشائعات ما هي إلا للتشويش على النجاحات الاقتصادية للإجراءات الاقتصادية ، وقد دَعم هذا الطرح محسن حسنين في مقاله " شائعات .. خايبة [53] .

(8) أطروحة سوء أداء الإعلام فيما يتعلق بتغطية برنامج الإصلاح الاقتصادي :

انتقد خطاب مجلة الأهرام الاقتصادي الخطاب الإعلامي بصفة عامة ، قد تبدو هذه الأطروحة غريبة نوعا ما ، بأن تنقد مجلة والتي هي جزء من خطاب إعلامي صحفي ، الخطاب الإعلامي بصفة عامة والتي تعتبر هي جزء منه ، ولعل الخطاب الإعلامي والتناول الذي تقصده المجلة هو ذلك المتعلق بالخطاب الإعلامي المرئي وبخاصة برامج التوك شو .

رأت مجلة الأهرام الاقتصادي أن هناك خطابا إعلاميا يُسارع بالتبشير بنجاح الخطط الإصلاحية ويستعجل النتائج ، والذي قد يكون من شأنه خلق بعض السلبيات ، عندما تطول الفترة ولا تتحقق النتائج المنشودة التي وعد بها الإعلام ، خطاب المجلة انتقد أيضاً انسياق بعض الكتاب الكبار وراء حملات التشكيك المغرضة ذات الأهداف السياسية .

وأكد عماد غنيم على نفس الطرح في مقال بعنوان " الشفافية .. لم تعد خيار !!" وأكد أن الإعلام كان متخبطاً ومرتبكاً فيما يخص إجراءات الإصلاح ولابد من مصارحة الجماهير بضروريته وليس تجميله فالإعلام كان يبث حالتين متناقضتين أحدهما أن الاقتصاد ضروري ومؤلم والثانية تهون من نتائجه وآثاره على المعيشية ،

وهو ما اعتبره خلل في المفاهيم لا ينسجم مع جدية اللحظة ومسارات الاقتصاد ورأى غنيم أن الأهم للإعلام هو " إعلام الناس أن قطف الثمار سوف يأتي بعد فترة من الجهد والكفاح وبعض الألم الذي يجب أن نتحمله جميعاً للوصول إلى تحقيق أهداف الثورة " (54) .

خطاب مجلة الأهرام الاقتصادي لم ينتقد فقط الخطاب الإعلامي المصري بل انتقد الخطاب الغربي ، وفي هذا السياق ظهرت أطروحة فرعية هي " **أطروحة النوايا الخبيثة للإعلام الغربي وخلطه ما بين الاقتصاد السياسة** " ، من خلال الأطروحة رأى خطاب الأهرام الاقتصادي أن الإعلام الغربي كان لديه نوايا خبيثة أثناء تغطية للشئون الاقتصادية المصرية ، وخص بالذكر مجلة الإيكونومست البريطانية ، وأنها خلطت ما بين السياسة والاقتصاد وانها لا تعبر إلا عن موقف بريطانيا السياسي من مصر والذي كان متوترا في تلك الفترة .

وعلى الرغم من الهجوم على الإيكونومست عندما تكتب أراء مضادة لما يحدث اقتصاديا وسياسيا في مصر إلا أنه كان يتم الاستعانة بتقاريرها إلا إذا ما تعلق الأمر بمؤشرات إيجابية وهو ما قد يظهر انه هناك تناقضا في خطاب مجلة الأهرام الاقتصادي .

(9) أطروحة أسباب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي :ظهرت أطروحة أسباب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بقوة في خطاب مجلة الأهرام الاقتصادي ، بداية من إجراءات ما قبل الدخول في البرنامج صراحة بتحرير سعر الصرف " تعويم الجنيه" ، والحصول على قرض صندوق النقد الدولي ، إلى إعلان التحرير رسميا من قبل البنك المركزي المصري صبيحة يوم 2016/11/3 ، وتظهر أسباب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من أهميته ، فلا يمكن الفصل ما بين أهمية البرنامج والأسباب التي دعت إلى تطبيقه ، لذا فخطاب الأهرام الاقتصادي كثيرا ما دمج بين أهمية البرنامج وأسبابه .

البداية بأسباب رفع الدعم جزئياً عن أسعار الوقود والكهرباء ، الذي وصفه مصطفي عبدالغفار بتحريك للأسعار ، وما استتبعه من ارتفاع لأسعار كليهما ، أخذ عبدالغفار السبب من تصريح للسيد رئيس الوزراء وقتها – إبراهيم محلب – كان قراراً ضروريا لتوفير نحو مليار جنيه لصالح الفقراء ، ومحدودي الدخل وتحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية [55] -، فيما ذهبت نزيرة الأفندي إلى أن خفض الدعم كان لابد منه لمراجعة الاختلال في بنود الموازنة العامة للدولة والناجم عن الدعم المهدر والإسراف الترفي في مجالات انفاق أخرى ، لذا اعتبرت الأفندي الإصلاح الاقتصادي نوبة صحيان (56) :

وظهرت مشكلة عجز الموازنة كسبب رئيسي للقيام بإجراءات الإصلاح الاقتصادي في مواضع كثيره وتبناها عدد كبير من الكتاب ، وقد أكد على ذلك عماد غنيم ،الذي يري أن الإصلاح المالي المتمثل في تصويب الدعم – على حد وصفه – حيث يري أن ما يحدث ليس خفضا أو رفعا بل تصويباً ، إضافة إلى رفع اسعار

الكهرباء والوقود وبعض الخدمات الأخرى ، ضرورة ملحة لتفاقم عجز الموازنة والذي يؤثر على الدين العام [57] **أما سلطان أبو على فقد رأى** أن الاقتصاد يعاني من عقود طويلة من خلل وتشوهات كبيرة ، ، وأن الإصلاح الاقتصادي هو للقضاء على هذه التشوهات والاختلالات الاقتصادية وأنه ضروري وعاجل وفيه مصلحة الوطن والمواطنين ، وتمثلت هذه الاختلالات – كما صنفها سلطان أبو على – إلى عجز الموازنة العامة والعجز المزمن في ميزان المدفوعات [58].

لم يغفل خطاب الأهرام الاقتصادي ثورة يناير ، وجعلها من ضمن الأسباب الرئيسية لتناقص الاحتياطي النقدي الأجنبي ، والذي أثر بالتبعية على قيمة الجنيه من حيث انخفاض قيمته مما كان من ضمن أسباب اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف فيما بعد [59]

فيما رأت هبه نصار أن تحرير سعر الصرف كان متوقعا نظرا للاستنزاف الطويل لاحتياطات الاقتصاد المصري من العملة الحرة وأضافت أن القرار جاء أيضاً لتحقيق بيئة مناسبة للاستثمار وتشجيع السياحة [60].

(10) أطروحة النتائج المترتبة على تطبيق إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي, وأبرزها تحرير سعر الصرف .

تعددت النتائج التي ترتبت على تطبيق إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي بداية من خفض الدعم تدريجياً ، إلى تحرير سعر الصرف أو ما يعرف بالتعويم الحر ، وترك قيمة الجنيه تُحدَد طبقاً لآليات العرض والطلب ، وقد تنوعت هذه النتائج في خطاب مجلة الأهرام الاقتصادي ما بين النتائج الإيجابية والسلبية ، إلا أنه حتى مع النتائج السلبية ، كان الخطاب يرى أن التعويم كان ضرورياً وقد نختلف على النتائج ولكننا لا نختلف على الفعل وضروريته ، وأن تحرير سعر الصرف له بعض السلبيات ولكن إيجابياته تفوق سلبياته بكثير .

لم يتواني خليفة أدهم عن إبراز النتائج الإيجابية لتحرير سعر الصرف والحصول على قرض صندوق النقد الدولي ونجد استكمال لعرض النتائج الإيجابية لهذا القرار ، والتي تمثل اهمها في ارتفاع الاحتياطي الاجنبي إلى 26.363 مليار دولار ليغطي واردات 6 اشهر للمرة الأولي منذ نحو ست سنوات – وقتها - [61]

وعن النتائج السلبية لتطبيق إجراءات البرنامج الإصلاحي ، كان لهبه نصار رأى آخر وخالفت أدهم في رأيه ، حيث ذهبت نصار إلى وجود فجوة بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، وأنه على الرغم من النتائج الإيجابية لقرار تحرير سعر الصرف ، وكيف انعكس ذلك ايجابيا على المؤشرات الاقتصادية من حيث صافي الاحتياطات الدولية ، وزيادة الأصول الاحتياطية الرسمية ، وتحقيق فائض كلي بميزان المدفوعات ، إلا المؤشرات الاجتماعية ما زالت تدق ناقوس الخطر متمثلة في تدهور مستويات المعيشة ، وقد دعمت ذلك بمسارات برهنة من

تقارير صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، والتي أظهرت ارتفاع نسبة الفقراء إلى 27.8 ٪ خلال عام 2015– أي بعد رفع الدعم جزئياً في يوليو 2014 - ، مقابل 25.2 ٪ عام 2011/1010، وأما بعد التعويم مباشرة ، فقد أشارت لتقارير تبرز زيادة نسبة التضخم وتراجع معدل التشغيل على المستوى الكلي [62].

(11) حلول ومقترحات لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي :

تبنى خطاب الأهرام الاقتصادي عدد من الحلول والمقترحات لكي ينجح برنامج الإصلاح الاقتصادي ويتم تنفيذه على الوجه المطلوب ، وبعد تطبيق البرنامج وظهور بعض النتائج المتوقعة والغير متوقعة له كان هناك بعض الحلول أيضاً .

وكحلول عامة للقيام بالإصلاح ، فقد ذهب خليفة أدهم إلى أن المجلس الوطني للمدفوعات خطوة جادة على طريق الإصلاح كما أشاد بكون رئيس الجمهورية هو رئيس المجلس ، وقد بلور ذلك في مقال يحمل نفس الاسم والذي أكد فيه على أن " تأسيس المجلس الوطني للمدفوعات خطوة مهمة وجادة على طريق الإصلاح الاقتصادي ، ولاشك أن رئاسة رئيس الجمهورية للمجلس تعطي نشاطه دفعة قوية نحو تحقيق أهدافه ، وأحد أهم أهدافه هو دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي " [63]

اتفق معه سلطان معه أبو على والذي رأى أن " الإصلاح الاقتصادي في مصر يتطلب ضرورة علاج ميزان المدفوعات وتحويله من العجز إلى الفائض حتي نستطيع سداد ما علينا من مديونية خارجية ونعيد بناء احتياطياتنا الدولية بما يعمل على تجنيب الاقتصاد المصري من الآثار الضارة للأزمات والتذبذبات الدولية"[64].

أما عن مشكلة عجز الموازنة : فقد برزت مشكلة عجز الموازنة في خطاب الأهرام الاقتصادي بصورة كبيرة ومنتظمة ، وظهرت في كل القضايا التي تناولها الخطاب على أساس أنها المعضلة الرئيسية والمشكلة الأكبر التي تواجه نظام الاقتصاد المصري والتي بسببها كان يجب أن يكون برنامج الإصلاح ، وأن بحل هذه المشكلة سينصلح حال الاقتصاد ، وقد أكد على ذلك كثير من الكُتاب ، على رأسهم سلطان أبو على الذي ذهب إلى أن حل مشكلة عجز الموازنة هو السبيل لإصلاح الاقتصاد المصري ،ورأى أن الضرائب أحد الحلول لسد عجز الموازنة وأن المواطنين عليهم العمل والإسهام في تقوية الدولة [65] .

كما أكد " سلطان أبو على " على ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وضرورة النص على نوع النظام الاقتصادي الذي نسير وأن يراعي مصالح الفرد والمجتمع وأكد أيضاً على أن الوطن للجميع ، وقد بلور ذلك كالتالي " وفي جميع الحالات يجب أن تقون سياسات المجتمع وإدارته على مبدأ "الاحتواء " وعدم الإقصاء ، وأن يكون معيار الاختيار هو الكفاءة والخبرة وليس غير ذلك .. " [66] .

أما جمال زايدة فكان له حل مختلف – يغرد بعيدا عن السرب – متمثل في الاهتمام بالتعليم والاستثمار في البشر لكي يتم انجاز المشروعات التنموية ، ورأى ان الاهتمام الحالي بالتعليم هو اهتمام هامشي ، وأنه يجب الاهتمام جديا برفع مستوى التعليم والاهتمام بمشكلاته اهتماما خاصا والقضاء على ظاهرة التسرب من التعليم(67)

.

القوى الفاعلة :-

أظهرت نتائج التحليل الكيفي وجود عدد من القوى الفاعلة المؤثرة على برنامج الإصلاح الاقتصادي في خطاب الأهرام الاقتصادي ، يمكن تفصيلها كالتالي :-

أولا : الحكومات المصرية :

كانت الحكومة المصرية هي القوة الفاعلة الأكثر ظهوراً في الخطاب الصحفي لمجلة الأهرام الاقتصادي ، وقد اكتسب هذا الدور فاعليته من طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر منذ ثورة 25 يناير وحتى الآن ، والمقصود بالحكومة حكومتي مهندس ابراهيم محلب ومهندس شريف إسماعيل

وتنوع وصف الحكومات قبل يونيو 2014 عن ما بعدها ، ففي حين تم وصف الحكومات من فبراير 2011 وحتي يونيو 2014 ، فقد وصفت بالبطء الشديد في مواجهة الواقع الاقتصادي ومتغيراته والتقصير والأداء غير الاحترافي واستسهال الحلول دون تفكير واقعي كالاقتراض غير المحسوب ، وأن الأداء كان أقرب للكتب النظرية ، تم وصف حكومات ما بعد يونيو 2014 ، وبخاصة حكومة مهندس إبراهيم محلب بصفات إيجابية كثيرة كانت على النقيض تماما من الصفات التي وُصفت بها الحكومات قبلها ، وتم وصفها بحكومة المقاتلين أو الحكومة القتالية ، وحكومة حرب في تعاملها مع الشأن الاقتصادي ، الحكومة الواعية المتفهمة ، حكومة بناء ،حكومة محترمة وإجمالاً تم وصف حكومات ما بعد يونيو 2014 بالشجاعة ، والإخلاص ، لا والنجاح ، والحيوية ، والجرأة والوفاء والسرعة والإنجاز والكفاءة .

وعن أدوار الحكومة فقد تنوعت وكان **دورها في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي** أكثر الأدوار ظهورا خلال فترة الدراسة ، بداية من خفض الدعم التدريجي عن الوقود والكهرباء وخفض قيمة الجنيه تدريجياً حتى القيام بتحرير سعر الصرف نهائيا ،وذلك في سعي لتقليص عجز الموازنة – تلك المشكلة الاصعب التي تمر بها مصر منذ سنوات - إضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة والمشاورات مع صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار.

أيضا برز **دور الحكومة في تشجيع الاستثمار ، و** ظهر هذا الدور من خلال قيام الحكومة بتهيئة البيئة التشريعية وتعديل عدد من القوانين لتحسين بيئة الاستثمار

وجذب المستثمرين الذين تحتاج لهم مصر في الفترة الحالية ، وذهب خطاب الأهرام الاقتصادي إلى أن الحكومة تضع نصب عينيها برنامج الإصلاح الاقتصادي بما يسهم في تهيئة مناخ الاستثمار من خلال إصدار قانون جديد للاستثمار يرفع تنافسية السوق المصرية ، أو من خلال اتخاذ قرارات قوية وجريئة لتهيئة مناخ الأعمال .

ثانيا : الرئيس عبدالفتاح السيسي

الرئيس السيسي ظهر كقوة فاعلة مؤثرة بقوة في الخطاب الصحفي لمجلة الأهرام الاقتصادي ، وكان حضوره طاغياً في كافة القضايا الاقتصادية ، وقد جاء في المرتبة الثانية من حيث عدد مرات ظهوره في خطابات الأهرام الاقتصادي ، وتنوعت الصفات المنسوبة للرئيس عبدالفتاح السيسي ما بين الجرأة والشجاعة والصدق والنزاهة والصراحة ، وأنه الرئيس القدوة والنموذج ، والمنقذ لاقتصاد بلده ، والرئيس الإصلاحي والوطني والأمين ، أيضاً تم وصفه بأنه رئيس " مؤمن ، محترم ، واقعي ، مسئول يستطيع تحمل تبعات قراراته بكل شجاعة ، يضع المصلحة العامة فوق المصلحة الشخصية ، ذو شعبية طاغية ، ذو الوعي والإدراك والنظرة الثاقبة ، الصبور المُضحي بتعبه ومجهوده " وغيرها من الصفات الحميدة التي تم التأكيد عليها في مواضع كثيرة .

ومن حيث طبيعة الدور ظهر بدور رئيسي كداعم للاقتصاد ومحاولا إعادة بنائه وساعياً للخروج به من أزمته الراهنة لبر الأمان وخلال هذا الدور الرئيسي تنوعت الأدوار الثانوية كالتالي :-

- **دور الرئيس السيسي في برنامج الإصلاح الاقتصادي وبخاصة تحرير سعر الصرف** :-

أبرز خطاب الأهرام الاقتصادي الدور الكبير للسيسي في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وذهب إلى أن هذا البرنامج بإجراءاته لم يكن ليتم تحت قيادة أخرى غير الرئيس السيسي وبغير شجاعته في اتخاذ القرار ، وقد ظهر هذا الدور بقوة عند خليفة أدهم وتبناه في أكثر من مقال ، وفي هذا السياق يشير خليفة أدهم إلى أن " قرار البنك المركزي الجريء ما كان ليتحقق لولا وجود قيادة سياسية تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبارات ظلت تحكم قرارات رؤساء مصر منذ العدول عن قرارات 18و19 يناير 1977 ، وإعلاء مصلحة استقرار الكرسي على مصلحة الوطن وحقه في إجراء إصلاح حقيقي وجذري لاقتلاع المشكلات من جذورها"[68].

أيضاً برز دور الرئيس السيسي في حشد التأييد الدولي الإقليمي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وقد عبر عن ذلك جمال بيومي في مقاله " دبلوماسية المطارات " ويحمل الرئيس في حقائبه ملفات عديدة تهم الوطن والمواطن مقصدها الأساسي خدمة أهداف الداخل وخير المواطنين ، ولعل من أهم القضايا التي حملها الرئيس

المصري ، أولا حشد التأييد الدولي الإقليمي والثنائي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي حظي بموافقة إدارة الصندوق الدولي التي عبرت عنها مديرته كريستين لاجارد بعد لقائها الرئيس على هامش قمة العشرين " [69] ، **وسياسيا فقد ظهر دور الرئيس السيسي في خطاب الأهرام الاقتصادي** ، عندما ركز الخطاب على أن مفاوضات الحصول على قرض صندوق النقد الدولي نجحت بفضل تولي الرئيس السيسي حكم مصر .

ثالثا :البنك المركزي :-

ظهر البنك المركزي كقوى فاعلة مؤثرة في الشأن الاقتصادي وكان لها دور هام في تحريك الأحداث الاقتصادية وبخاصة مع بدء المشاورات مع صندوق النقد للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار ، وقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث نسبة ظهوره في المقالات وقد وصفه خطاب الأهرام الاقتصادي بالجرأة والشجاعة والقوة والكفاءة والقدرة على التعامل على المواقف الصعبة .

وتمثل دوره الرئيسي في القيام بتحرير سعر الصرف كشرط لازم للحصول على قرض الصندوق إضافة إلى عدة أدوار أخرى تمثلت في محاولة تنظيم الأسواق بعد تطبيق الإجراءات الاصلاحية والحد من المشكلات النقدية والاقتصادية التي عقبت هذه الإجراءات .

كان تحرير سعر الصرف والتفاوض بشأن قرض الصندوق هو الدور الرئيسي للبنك المركزي لأن البنك المركزي وحده هو المنوط به إصدار أي قرار يتعلق بالسياسة النقدية وسعر الصرف حتي لو كان ذلك بمشاركة الحكومة ، وقد سبق تحرير سعر الصرف خفض منظم لقيمة الجنيه بالبنوك المصرية ثم القيام بتحرير سعر الصرف رسميا في 2016/11/3 ، والذي من شأنه القضاء على الأسعار المتعددة للدولار ، وقد تم التعبير عن هذا الدور في أكثر من سياق ، وقد ذهب لذلك فخري الفقي ؛ حيث أشار إلى أنه " فور تعيين طارق عامر محافظا جديداً للبنك المركزي في نوفمبر 2015 ، وفي خطوة إيجابية قام بإلغاء القيود على عمليات السحب والإيداع للنقد الاجنبي ، بعد ذلك وبالتحديد في شهر مارس 2016 ، قام المحافظ وبشكل مفاجئ بخفض سعر الصرف الرسمي للجنيه مقابل الدولار بنسبة 14.5 ٪ كأحد الإجراءات المسبقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يتفاوض عليه مع صندوق النقد الدولي في تكتم شديد " [70].

كما ذهب الأهرام الاقتصادي إلى دور البنك المركزي في الدفاع عن سعر الصرف ووضع حد تدهور الجنيه ، إضافة إلى محاربة التضخم ومحاولة حل بعض المشكلات التي تلت تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي .

رابعاً: جماعة الإخوان المحظورة

كان هناك تركيز كبير من جانب الأهرام الاقتصادي على دور جماعة الإخوان في التأثير السلبي على الاقتصاد وتنوعت الأدوار المنسوبة لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة - وكانت جميعها أدوراً سلبية ولم يظهر لهم دور إيجابي واحد في خطاب الأهرام الاقتصادي – ما بين السعي لإفشال خطط الاصلاح وجذب الاستثمارات ، وإطلاق الشائعات وتضخيم المشكلات كمشكلة سعر الصرف .

وصف الفاعل :- وصف خطاب الأهرام الاقتصادي الإخوان المسلمين أو جماعتهم بصفة عامة بالعديد من الصفات السلبية كالتالي : الإخوان الإرهابيون – الجماعة الإرهابية – الجماعة المنحلة – الجماعة المحظورة – الخونة – المأجورين - الشياطين – أصحاب الضمائر الخربة – عدم الوطنية لصالح مصالح شخصية – أهل الشر – عواجيز الفرح - قوى الظلم كما تم وصفهم بالكذب ، وفي أكثر من موضع تم الإشارة لهم بـ " الدولة العميقة " .

وتمثل الدور الرئيسي لجماعة الإخوان في محاولات إقحام الاقتصاد في السياسة وإفشال خطط التنمية والإصلاح الاقتصادي ؛ حثيث ركز خطاب الأهرام الاقتصادي على محاولات الإخوان المسلمين الكبيرة لإفشال جهود الإصلاح الاقتصادي وقيامها بالتشكيك المستمر في كل عمل اقتصادي أو مشروع تنموي يتم إنجازه ، إضافة إلى إطلاق الشائعات هنا وهناك وعبر منابرهم الإعلامية وكل كذلك ضمن مساعيها الدائمة لإقحام الاقتصاد في الصراع السياسي .

كما ذهب خطاب الأهرام الاقتصادي إلى **دور الإخوان في بعض المشكلات وتضخيمها كمشكلة ارتفاع الدولار وانخفاض قيمة الجنيه** وقد بلور خطاب الأهرام الاقتصادي هذا الدور من حيث قيام الإخوان بنشر الشائعات وتوجيه الناس نحو شراء العملية الأمريكية بغرض إحداث مشكلة للجنيه وبلبلة في السوق .

خامسا : صندوق النقد الدولي :

صندوق النقد الدولي ظهر كقوة فاعلة متحكمة في الأحداث خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وبدء المشاورات معه للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار ، ثم الحصول عليه على هيئة شرائح متتالية ، ولكن رغم ذلك فنادراً ما كان يظهر كقوة منفردة بل كان غالباً يظهر كقوة مؤثرة إلى جانب الحكومة المصرية أو البنك المركزي ، وقد ظهر هذا الدور كدور علاجي للمشكلات الناجمة عن تحرير سعر الصرف تارة أو دور رقابي للتأكد من أن الحكومة المصرية تقوم بتنفيذ كافة الشروط اللازمة لمنح القرض .

وقد تبني فخري الفقي الأدوار الخاصة بصندوق النقد الدولي سواء أكانت أدوار رقابية أو داعمة وعلاجية للاقتصاد ، وقد ذهب إلى الدور الأول في مقاله " صندوق

النقد يفصح .. والحكومة تترقب وصول خبرائه " كالتالي " تترقب حكومة المهندس شريف إسماعيل وصول بعثة صندوق النقد الدولي في شهر فبراير القادم لإجراء المراجعة الدورية وتقييم أداء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لعرضه على مجلس إدارة الصندوق في شهر مارس القادم تمهيداً لصرف الشريحة الثانية البالغة نحو 1.2 مليار دولار في شهر إبريل القادم .. وليس غريباً أن تطالب الحكومة بمساندة صندوق النقد الدولي لبرنامجها الإصلاحي فنياً وماليا ً باعتبارها من أولى الدول الأعضاء التي شاركت في تأسيسه منذ أكثر من 70 عام ولديها حصة مالية فنية تبلغ نحو 3 مليارات دولار " [71] ، كما أكد الفقي على هذا الدور في مقالات أخرى

كما ذهب خطاب الأهرام الاقتصادي إلى دور آخر لصندوق النقد الدولي متعلق بقيام الصندوق بممارسة ضغوط على الحكومة المصرية في عدد من القرارات كقرار رفع سعر الفائدة لمواجهة التضخم ، ولكن خطاب الأهرام لم يرى هذه الضغوط سلبية بل رأى الصندوق لديه خبراء وأنهم بالتأكيد يدرسون ما يفعلون[72]

ما سبق كان يمثل القوى الفاعلة الرئيسية التي ظهرت في خطاب الأهرام الاقتصادي كقوى مؤثرة في الأحداث الاقتصادية ، وإلى جانب هذه القوى فقد ظهرت قوى فاعلة أخرى ثانوية ،ظهرت في النص ولكنها لم تشغل حيزا كبيرا كقوى مؤثرة في الأحداث فظهرت هذه القوى إلى جانب القوى الرئيسية ، وكان من ضمنها (القوات المسلحة المصرية – دولة السعودية الشقيقة - الشعب المصري – المعارضون والمشككون – رجال الأعمال - وكالات التصنيف الائتماني - تجار السوق السوداء – الإرهاب- الولايات المتحدة ، وغيرهم) .

الأطر المرجعية في خطاب الأهرام الاقتصادي :

استند خطاب الأهرام الاقتصادي لمجموعة من الأطر المرجعية عند تناوله لقضايا برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وكانت تجارب الدول والشعوب هي أكثر الأطر المرجعية التي استدعاها خطاب مجلة الأهرام الاقتصادي ، تلتها بيانات واحصائيات عامة ، فيما جاءت نسبة المقالات التي لم تعتمد على إطار مرجعي في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الرابعة جاء كل من "تقارير ودراسات دولية ، والإطار التاريخي " ، فيما جاءت " تصريحات المسئولين " في المرتبة الخامسة ثم الأمثال الشعبية والحكم والأقوال المأثورة في المرتبة السادسة ، وفي المراتب الأخيرة جاءت " أخرى تذكر " والمنظمات الدولية الفاعلة والإطار الإعلامي الذي جاء في المرتبة الأخيرة ، وتضمنت " أخرى تذكر " عديد من البنود منها مواثيق دولية واتفاقيات مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، فيما تمثلت المنظمات الدولية الفاعلة في عدة منظمات أبرزها : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ويمكن تفصيلها علي النحو التالي :-

تجارب الدول والشعوب :

جاءت تجارب الدول والشعوب قديما وحديثاً في المرتبة الأولى في الأطر المرجعية من حيث عدد مرات الاستشهاد بها والرجوع إليها ، وقد تم عرض تجارب الدول والشعوب للتدليل أن الدول تأخذ وقتا كي تقف على قدمها في أثناء البناء الاقتصادي ، وبخاصة بعد الثورات وفي أوقاتها العصيبة اقتصاديا ، كما تم ذكر تجارب لمقاومة الخطط الإصلاحية أبرزها من الدول الأخرى كاليونان وقبرص ، وغيرها ، وأيضاً للتدليل على للتهوين من المطالب والشروط التي يجب على المصريين تحملها في سبيل برنامج الإصلاح الاقتصادي والوفاء بشروط صندوق النقد الدولي ، وأيضاً تجارب للتأكيد على أن الدول الأخرى التي عانت من مشكلات اقتصادية مماثلة لنا ، قد اتجهت لإلغاء الدعم كي يتحسن اقتصادها وتحل مشكلتها الاقتصادية ، وقد تم استحضار تجارب من التاريخ المصري وتجارب من الشعوب الأخرى ، وقد تم ذلك سواء في مرحلة التمهيد لإلغاء الدعم قبل البدء ببرنامج الإصلاح الاقتصادي أو بعد تحرير سعر الصرف أو الحصول على قرض صندوق النقد الدولي.

وعن برنامج الإصلاح الاقتصادي ، والاقتراض من صندوق النقد ، تم عرض التجربة المصرية مع صندوق النقد الدولي إبان عهد الرئيس الأسبق المعزول محمد حسني مبارك ورئيس الوزراء عاطف صدقي في التسعينات ، والتي كانت اقتصاديا ناجحة من حيث التعامل الصندوق ، ورأى خطاب الأهرام في أكثر من موضع أنه ينبغي أن يتم محاكاتها والسير على نهجها ، وقد بلور ذلك محسن حسنين في مقاله " صندوق النقد ومفتاحه [73]

تم استدعاء تجارب الدول والشعوب غالباً في إطار من التوافق بين الموقف الحالي وموافق وتجارب دول أخرى ، ولذلك فقد غلب على استدعاء تجارب الدول والشعوب تكنيك التأكيد والتوافق ، والذي يثبت أن التجربة الاقتصادية التي تعيشها مصر حالياً أو على وشك دخولها ، قد سبقها إليها دول أخرى وكانت النتيجة ناجحة ،وهو ما يظهر في المثال السابق الخاص بصناعة السفن الفرنسية ، إضافة إلى تكنيك الدفاع وصد الهجوم الذي ظهر عند استدعاء تجارب لدول وشعوب أخرى .

(2) الأرقام والإحصائيات :

جاءت الأرقام والاحصائيات في المرتبة الثانية من حيث ظهورها كإطار مرجعي في خطاب مجلة الأهرام الاقتصادي ، ولعل هذا يبدو منطقياً وبخاصة أن الاقتصاد تحكمه وتترجمه لغة الأرقام وبالتالي فقد ظهرت الاحصائيات بنسبة كبيرة ، سواء أكان ذلك لعرض المشكلات الاقتصادية التي تعانيها مصر بالأرقام وتوصيفها أو لعرض الفروق بين مؤشرات الأداء الاقتصادي قبل تطبيق برنامج الإصلاح وبعده ، والتدليل على نجاح البرنامج مثلا ، ولطرح مميزات تحرير سعر الصرف [74] .

كان "سلطان أبو على " من أكثر الكتاب اعتماداً على الأرقام والاحصائيات في مقالاته المختلفة والتي اتسمت بكونها مقالات تحليلية قوية ومتعمقة واعتمدت في كثير منها على الجداًول والاحصائيات المختلفة منها ، مثل (ضبط ميزان المدفوعات – تخفيف آلام الإصلاح 1 ، تخفيف آلام الإصلاح 2).[75]

(3) الإطار التاريخي :

تم استدعاء الوقائع التاريخية بصورة كبيرة كمجال للاستفادة منها اقتصاديا وبخاصة في أوقات الأزمات بناء الاقتصادات الناشئة ، وللتدليل على أن هناك دولاً قد بنت اقتصادها من العدم ، وأن مصر تستطيع تخطي هذه الفترة الصعبة اقتصاديا وبخاصة في ظل ظروف سياسية محلية وإقليمية متوترة في السنوات الأخيرة والتي ألقت بظلالها وكان لها تأثيراتها على الاقتصاد المصري ، وتنوعت الوقائع التاريخية التي تم الرجوع إليها بوقائع تخص التاريخ المصري ، ووقائع تخض تاريخ الشعوب الأخرى.

تجربة مصر في صندوق النقد في التسعينات ، كان لها حضورها القوى في خطاب الأهرام كدليل على نجاح تجربتنا مع الصندوق وأننا نستطيع أن نكرر التجربة حالياً وأن تكون ناجحة ، وقد جاءت التجربة التاريخية كنوع من الدعم للحكومة في قيامها بالسعي للاقتراض من صندوق النقد وفي إطار من وجوب الاستفادة منها " تاريخنا الاقتصادي الحديث يحمل تجربة استثنائية في هذا الصدد وقت تولي الدكتور عاطف صدقي رئاسة الوزارة (1986- 1996) وهو صاحب أفضل تجربة مررنا في مجال الإصلاح المالي والاقتصادي ، أهمية تجربة عاطف صدقي أن القرار الاقتصادي كان موحداً إلى حد كبير ما مكنه من التغلب على كثير من المعوقات التي يسببها الروتين وتعرقل مسار الإصلاح [76]"

(4) تقارير الدولية ووثائق ودراسات :

كانت التقارير الدولية المتفائلة بمستقبل الاقتصاد المصري أكثر التقارير التي استشهد بها منتجو الخطاب كإطار مرجعي وبخاصة تقارير البنك الدولي وصندوق النقد ، وكان ذلك في خلال الفترة التي واكبت موافقة صندوق النقد الدولي على إقراض مصر ، وخلال فترات تسلم شرائح الصندوق .

ومن أهم الوثائق التي تم الرجوع إليها ،الوثائق الصادرة من صندوق النقد الدولي والمتعلقة بمسائل خاصة بقرض الصندوق ، وقد أشار إليها فخري الفقي " وفي إطار مبدأ الصندوق في الشفافية وبالاتفاق مع الحكومة المصرية [77] ، واستند خطاب الأهرام الاقتصادي إلى مؤشرات لتقارير عالمية ، أظهرت تقدم مصر ثلاث مراكز في تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي ليحتل المركز الـ116 بدلاً من 119 ضمن 140 دولة ، إضافة إلى التوقعات الإيجابية التي أعلنتها وكالة " موديز " العالمية وتؤكد استمرار التصنيف الائتماني المستقر لمصر حتي

نهاية عام 2017![78].

(5) تصريحات مسئولين وخبراء

أثرت مجلة الأهرام الاقتصادي خطابها بتصريحات المسئولين سواء مسئولين في الحكومة المصرية أو تصريحات لرئيس الدولة ، أو مسئولين أجانب وبخاصة المسئولين في صندوق النقد الدولي ،أو خبراء اقتصاديين ، وقد كان الاهتمام بتصريحات المسئولين واضحا وبخاصة عندما يتعلق التصريح إيجابيا عن مستقبل الاقتصاد المصري وأدائه الحالي ، وقد بلغ من اهتمام المجلة بتلك التصريحات كإطار مرجعي أن بعض المقالات كانت فكرتها الرئيسية تقوم على استدعاء تصريح المسئول من أجل التعليق عليه أو تفنيده أو الثناء عليه.

وقد كان الرئيس عبدالفتاح السيسي إطار مرجعياً قويا في أحاديثه سواء لتليفزيون أو خلال المؤتمرات المختلفة أو أثناء افتتاح أحد المشروعات القومية .

وقد اعتمد خطاب الأهرام الاقتصادي عند استدعائه لتصريحات المسئولين إلى عدة تكنيكات أبرزها ، تكنيك التوافق والتأكيد ، تكنيك الاحتفاء والإشادة ، تكنيك الدحض والتفنيد ، وكان **تكنيك التأكيد والتوافق** الأكثر استخداماً عند استدعاء تصريحات المسئولين ، حيث حرص خطاب الأهرام دائماً على استدعاء التصريحات المتوافقة مع مواقفه وآرائه الاقتصادية المختلفة .

(6) - الأمثال الشعبية والحكم والأقوال مأثورة

- الأمثال الشعبية والحكم والأقوال المأثورة كان لها حضور مميز كإطار مرجعي في خطاب الأهرام الاقتصادي لتسهيل توصيل أطروحة معينة وبخاصة أن اللغة العامية هي الاسهل في الوصول للجماهير ، ولكن كان الاستخدام الأكثر لها في إطار من السخرية من الآخر ولذلك فإن تكنيك الاستنكار والسخرية كان هو الغالب عند استدعاء الأمثال الشعبية كإطار مرجعي .

<u>مناقشة نتائج الدراسة :</u>

من خلال تحليل نتائج مجلة الأهرام الاقتصادي، يتضح أن الخطاب الإعلامي لمجلة الأهرام الاقتصادي قد افتقر في كثير من الأحيان للموضوعية ، واستخدم أسلوباً مبالغاً في عرض أطروحاته ، واتسم بكونه خطاب دفاعي عن السياسات الحكومية وتبريري لقراراتها ، وهجومي ضد ما هو ضدها أو يقوم بانتقادها ، وتفسر الباحثة ذلك لطبيعة نمط الملكية وكون المجلة تابعة لدار نشر حكومية ومدعومة من الدولة وبالتالي فسيكون خطابها دفاعياً عن سياسات الحكومة .

خطاب الأهرام الاقتصادي اعتمد على تكرار نفس الأطروحات لنفس الكتاب في مقالات مختلفة مثل نزيرة الأفندي وفخري الفقي وخليفة أدهم وعماد غنيم ومحسن

حسنين في أطروحات ضرورات الإصلاح والدفاع عن الرئيس السيسي والدفاع عن برنامج الاصلاح وتفسره الباحثة أنه ربما للرغبة الشديدة في إيصال فكرة معينة والتأكيد عليها لدي القراء كما ذلك كان مراعاة للسياق الاقتصادي وقتها حيث تم التمهيد لبعض القرارات الاقتصادية قبل تنفيذها .

للتأكيد علي أطروحاتها ، استخدمت الأهرام الاقتصادي مجموعة من الحجج كالتالي (سببية – اقتصادية – المقارنة- المسار - تفسيرية – إثارة المخاوف – التآمر – الورطة – منطقية) وكانت الحجج السببية والاقتصادية الأكثر استخداما ، تلتهما حجة المقارنة ثم المسار ثم إثارة المخاوف والتآمر والتفسيرية ، وفي المؤخرة جاءت حجة الورطة والحجة المنطقية ، وقد ساهمت هذه الحجج في التأكيد علي الأفكار ومنطقيتها وتبريرها .

في إطار اهتمام خطاب الأهرام بالدفاع عن السياسات الاقتصادية الحكومية الحالية وعن قرارات القيادة السياسية في اتخاذها ، فقد قام بالتركيز على رسم ملامح الصورة السلبية للآخر الذي تمثل في جماعة الإخوان المحظورة والمشككين في الخطط الاقتصادية وفي سبيل ذلك اتبع عدد من الاستراتيجيات للإقناع بخطابه واستخدمت هذه الاستراتيجيات عدد من الأساليب والآليات ، وبصفة خاصة تبنى الخطاب استراتيجية المؤامرة لكل الأحداث التي تمر بها مصر وبخاصة الاقتصادية .

كان هناك تياران في خطاب الأهرام الاقتصادي فيما يتعلق بالموقف من برنامج الإصلاح الاقتصادي :

1- تيار واسع مسيطر علي اتجاه الخطاب يدافع عن الحكومة في تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والإجراءات التي تم اتخاذها في سياقه من تحرير لسعر الصرف ورفع الدعم وزيادة الضرائب وطلب الحصول علي قرض صندوق النقد الدولي وتزعم هذا الاتجاه (خليفة أدهم - عماد غنيم- نزيرة الأفندي – هبة نصار – أيمن فودة) .

هذا التيار دعم برنامج الإصلاح واعتبره خطوة علي الطريق الصحيح ،ورأى أن الإجراءات الإصلاحية في برنامج الإصلاح هي خطوات تصحيح المسار الاقتصادي ، وأن هذه الخطوات هي الملجأ والملاذ الذي اجتمعت عليه آراء الخبراء في المؤسسات الدولية ، وأن سياسات مصر حالياً متفقة مع السياسات المطروحة عالمياً للخروج من عنق الزجاجة .

2- **تيار ضيق ضم عدد قليل من كتاب الأهرام ، اختلف هذا التيار في ضرورة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الوقت الحالي ورفض قيام مصر بالاقتراض من الخارج ، ورأى أنه من الأفضل تأجيل إجراءات الإصلاح الاقتصادي في الوقت الحالي ، وضرورة أن يتم التمهيد لها ، وطالب بعد التسرع في تطبيقها قبل دراسة**

عواقبها ، مثل هذا التيار كل من (نعمان الزياتي – عالية المهدي- فائقة الرفاعي) وكتاب آخرون كانت مواقفهم متغيرة طبقا لنوع القضية .

ذهب هذا التيار إلى أنه إذا كان تحرير سعر الصرف ضرورة لابد منها فإنه يجب أن يتم تهيئة الأجواء له وأن يتم بعد فترة زمنية وليس خلال الوقت الحالي - وقتها – وأن يكون تعويماً مداراً وليس حراً ؛حيث أن التعويم الحر لا يتناسب مع طبيعة الظروف الاقتصادية في مصر في ذلك الوقت ، كما أنه غير واقعي وسيؤدي إلى تدهور في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار دون مبرر والتعويم المُدار يكون على أساس مركزي وهامش واسع للتقلب دون تدخل ، كما قدم هذا التيار بديلاً آخر هو ربط الجنيه بسلة من العملات كالدولار والاسترليني واليورو واليوان .

رأى هذا التيار أننا في غير حاجة لتخفيض الجنيه ولا القيام بالتعويم ، وأننا يجب أن نعظم من قيمة الجنيه المصري ، لا أن نساهم في التقليل من قيمته ، مؤكداً أن وضعنا مختلف تماما عن أوضاع البلدان الرأسمالية المتقدمة التي قبلت بالتخفيض أو التعويم ، ذلك أن هذه البلدان الأخيرة تتمتع ببنيان إنتاجي متقدم ومرن وتتوافر فيه شروط " مرونات العرض والطلب " كما أن صلتها بأسواق النقد العالمية قوية جداً ، وتستطيع أن تحصل منها علي ما تحتاج إليه من موارد ، إضافة إلى القبول بالخفض أو التعويم بالنسبة لنا ، لن يكن خيارا نابعا منا بقدر ما سيكون قرارا مُملي علينا ،في حين قرار القبول بالتخفيض أو التعويم في البلدان الرأسمالية الصناعية كان قراراً فيه قدر كبير من الاستقلال والاقتناع به

وتتفق الباحثة مع التيار الثاني الذي رفض الاقتراض ورأى بضرورة البعد عن تعويم الجنيه أو علي الأقل إرجاؤه لفترة من الزمن ، وأنه كان لابد من البحث عن حلول بديلة عن الاقتراض وعدم وضع اقتصادنا الوطني وشعبنا تحت رحمة ضغوط وتأثيرات خارجة عن إرادتنا وسيطرتنا ، كما أن قيمة القرض مع العمل الجاد وتشجيع الصناعات الوطنية وتطوير الزراعة وتنمية الموارد الطبيعية الداخلية التي تملكها مصر كان من الممكن تدبير المبلغ دون اللجوء للاقتراض والرضا بشروط صندوق النقد الدولي القاسية والتي أرهقت المصريين لأقصى درجة وبخاصة أن مصر قد حصلت علي دعم من دول الخليج بأعلى من قيمة القرض بكثير ، أي أن المبلغ لم يكن من المستحيل تدبيره ، إضافة إلي التجارب السابقة تؤكد انتهاج صندوق النقد الدولي سياسة الكيل بمكيالين وأن نصائحه وشروطه للدول الكبرى الغنية تختلف عن نصائحه وشروطه للدول الفقيرة .

ترى الباحثة أنه كانت مبالغة شديدة في الإشادة بشخص الرئيس السيسي ، وهذا لا يعني التوقف عن ذلك إطلاقا ، ولكن كان من الممكن إظهار ذلك بأسلوب متوازن عندما تقتدي الحاجة وليس شديد المبالغة كما ظهر في مقالات كتاب الأهرام الاقتصادي جميعهم بدون استثناء ، فمنصب رئيس الجمهورية أولا وأخيرا هو منصب حكومي ، نعم هو أعلى منصب بالدولة ولكن في النهاية له وظائفه وسلطاته ومنوط به في النهاية خدمة شعبه الذي اختاره لتولي هذه المسئولية.

مصادر الدراسة والمراجع :-

1- سامح محمد يوسف ، تأثير استخدام رجال الأعمال للصحف والمواقع الاقتصادية الإلكترونية علي اتجاهاتهم المجتمعية ، رسالة **ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، 2013) ص 61

2- حيدر بن عبد الرضا داود، أهمية تطوير الصحافة الاقتصادية، الأوراق العلمية الصادرة عن مؤتمر مايو 1998، **المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، وكالة الأنباء الكويتية "كونا"**، 2002، ص 195.

3- Tiago Mata ,"fractals in economic Journalism ,**History of Political Economy** (Vol.43,No.2,2011) p 380

4- إبراهيم محمد عبداللطيف، مجلة الأهرام الاقتصادي: دراسة تاريخية وفنية 1950-1984، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم صحافة ، 1990)

5- السيد عفيفي عربي، المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادي في الصحافة المصرية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم الصحافة والإعلام، 1997)

6- نوال عبدالعزيز الصفتي، معالجة الصحف الحزبية لقضية الإصلاح الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية على صحف الوفد – الأهالي – الشعب – مايو خلال 1997، **مجلة بحوث الإعلامية، جامعة الأزهر**، العدد التاسع ، يوليو 1998 .

7- Christppher. J, et al , "Read All About It! Understanding the Role pf Media in Economic Development**", Kyklos,** Vol 57,2004.

8- سامية عبدالمجيد الأغبري ، تأثير اتجاهات الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية علي الجمهور خلال الفترة من 1995 – 2002 ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة القاهرة :كلية الإعلام ، 2005)

9- أسامة عبدالرحيم علي ، الخطاب الصحفي في الأزمات الاقتصادية :دراسة حالة لأزمة الخبز 2008 في صحف : الأهرام – الوفد – المصري اليوم ، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** ،كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، العدد 31 يوليه – سبتمبر 2008

10- إيمان بالله ياسر عبدالرحيم ،اتجاهات الخطاب الصحفي الإفريقي تجاه قضايا التنمية البشرية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، 2013)

11- أميمة مجدي زكي ، أطر معالجة قضايا الاقتصاد المصري في الصحافة الاقتصادية الدولية والمحلية :دراسة مقارنة في الفترة من يوليو 2004 حتي يوليو 2007 ، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، قسم الصحافة ، 2012)

12- Vligen thart Rens ,And Mena Noemi , " Media- politics interaction in times of Economic Crisis : Acomparative Study of Spain and Netherlands ",**Paper Presented at the annual meeting of the international Communication Association** ,Hiton Metro Pole Hotel ,Londen ,England , June 2013 .

13- Lischka Juliane , " How real in Economic mass media reality ? Comparing the real economy and economic news in german outlets , **Paper Presented at the annual meeting of the international**

Communication Association ,Hiton Metro Pole Hotel ,Londen ,England , June 2013 .

14- زيزيت إبراهيم أحمد حسين ، أطر المعالجة الإعلامية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر ، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، قسم العلاقات العامة ، 2017)

15- هشام عطية عبد المقصود ، تأثير السياسة الخارجية للدولة في المعالجة الصحفية للشئون الدولية : دراسة تحليلية مقارنة للصحف المصرية خلال الفترة من 1990 حتى 1992 ، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، 1995) ص 47

16- هشام عطية عبد المقصود ، **دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي ، سلسلة "اتجاهات حديثة في الإعلام** (القاهرة : دار العالم العربي ، 2012) ص 16

17- محمد شومان ، **تحليل الخطاب الإعلامي :أطر نظرية ونماذج تطبيقية** 1 (القاهرة :الدار المصرية اللبنانية ، يناير 2007) ص 25

18- **المرجع السابق نفسه** ، ص27

19- جمال عبد العظيم ، تطور مواقف جريدة الأهرام من جامعة الدول العربية ، **مجلة كلية الآداب** ، جامعة الزقازيق ، العدد 28 ، إبريل 2000 ، ص 113 .

20- على حسين العمار ، الخطاب الصحفي لقضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية في الصحافة اليمنية ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، 2008)

21- محمد عبدالحميد ، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية** (القاهرة ، دار عالم الكتب للنشر ، 2000) ص 302

22- هشام عطية عبد المقصود ، تأثير السياسة الخارجية للدولة في المعالجة الصحفية للشئون الدولية ، **مرجع سابق** ،ص48

23- إبراهيم فتحي ، **معجم المصطلحات الأدبية** (القاهرة : دار شرقيات ، 2000) .

24- يوسف نور عوض ، **علم النص ونظرية الترجمة** (مكة المكرمة : دار الثقة ، 1989) ص 29 .

25- إبراهيم عبداللطيف ، مجلة الأهرام الاقتصادي :دراسة تاريخية وفنية ، **مرجع سابق** ،ص.ص 24-29

26- نزيرة الأفندي ، إلى المشككين .. البنية الأساسية ..طوق نجاة ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 2014/10/26

27- هالة السعيد ، الإصلاح الاقتصادي وتحفيز الاستثمار (1) ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 2016/11/27

28- خليفة أدهم ، خفض الجنيه وحدة لا يكفي ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 17 /7/ 2016

29- خليفة أدهم ، قرض الصندوق .. فرصة للإصلاح أم عبء جديد ؟! ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 7/31 /2016

30- عالية المهدي ، هل الاقتراض هو الحل ؟ ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 6/19 /2016 ،

31- نعمان الزياتي ، روشتات المؤسسات الدولية : الكيل بمكيالين يضر بالاقتصادات النامية ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 2015/1/11

32- خليفة أدهم ، بارومتر الأعمال .. ترقب الشركات **!، مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 3/19 / 2017

33- هبة أحمد نصار ، الفجوة بين المؤشرات الاقتصادية في مصر والمؤشرات الاجتماعية " 2-1 **،مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 6/18 /2017

34- سلطان أبو علي ، علي طريق الإصلاح (1) : خفض ثلث دعم الطاقة ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** 2014/8/3

35- أيمن فوده ، لأول مرة نعم للغلاء من أجل مصر ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 2014/7/13
36- عماد غنيم ، الإصلاح ..والمزايدة علي الفقراء ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 2016/2/21
37- خليفة أدهم ، إجراءات تعزيز الحماية الاجتماعية خطوة إيجابية علي الطريق الصحيح ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ،2017/6/4
38- نزيرة الأفندي ، المواطن والتكنولوجيا هما الحل ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 2014/7/20
39- محسن حسنين ، المنحة يا ريس ..!! ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 7/13 /2014
40- خليفة أدهم ، قرض الصندوق .. فرصة للإصلاح أم عبء جديد ؟! ، **الأهرام الاقتصادي** ، 7/31 /2016
41- سالم وهبي ، الإصلاح الاجتماعي ..الطريق للإصلاح الاقتصادي ، **الأهرام الاقتصادي** ، 2014/6/22
42- خليفة أدهم ، مرحلة جديدة من الانتعاش ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 11/13/ 2016
43- عماد غنيم ، ممارسات خطيرة ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 27 /11/ 2016
44- عماد غنيم ، القطن ليس ذهبا .. والاقتصاد ليس شعراً أو أغاني ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 11 يناير 2015
45- جمال الدين البيومي ، مصر والصندوق وبينها الإيكونومست ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 2016/8/14
46- سالم وهبي ، المستثمرون في العالم وصلتهم رسائل السيسي ومحلب ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 2014/6/8
47- خليفة أدهم ، مرحلة جديدة من الانتعاش ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 2016/11/13
48- سالم وهبي ، الإصلاح الاجتماعي الطريق للإصلاح الاقتصادي ، **الأهرام الاقتصادي** ، 2014/6/22
49- عماد غنيم ، الرئيس الإصلاحي ، **الأهرام الاقتصادي** ، 5/31/ 2015 .
50- خليفة أدهم ، مرحلة جديدة من الانتعاش ، **مصدر سابق .**
51- خليفة أدهم ، حديث السيسي ، وكلام النائب ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 28 /5/ 2017
52- نزيرة الأفندي ، المواطن والتكنولوجيا هما الحل ،**مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 7/20/ 2014
53- عماد غنيم ، الإنجاز في الزمن الصعب ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 21 سبتمبر 2014
54- محسن حسنين ، شائعات "خايبة " ..! ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 4/12 /2015
55- عماد غنيم ، الشفافية .. لم تعد خيارا ! ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 2016/11/13
56- مصطفي عبدالغفار ، ثلاثية ضبط الأسواق ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 2014/7/20
57- نزيرة الأفندي ، نوبة صحيان ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 2014/8/17
58- عماد غنيم ، لوغارتيمات الخدمة المدنية ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ،8/16/ 2015
59- سلطان أبو علي ، علي طريق الإصلاح : خلل إيجارات المساكن وعجز الموازنة ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 2014/11/23
60- عماد غنيم ، الرهان الأخير ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 9 /10 / 2016
61- هبه نصار ، تحرير العملة : إجراء حتمي ولكن هل هو كاف ؟ ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 20 /11 / 2016
62- خليفة أدهم ، 3 أشهر من التعويم .. كشف حساب ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 2017/2/12
63- هبه أحمد نصار ، الفجوة بين المؤشرات الاقتصادية في مصر والمؤشرات الاجتماعية "2-1" ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 2017/6/18
64- خليفة أدهم ، المجلس الوطني للمدفوعات ..خطوة جادة علي طريق الإصلاح ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 26 /2/ 2017

65- سلطان أبو علي ، علي طريق الإصلاح : ضبط ميزان المدفوعات ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**،25 /2015/1
66- سلطان أبو علي ، علي طريق الإصلاح : حصيلة الضرائب وعجز الموازنة ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 16 /2014/11
67- سلطان أبو علي ، علي طريق الإصلاح : النظام الاقتصاد المصري وسياساته ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 28 /2014/9
68- جمال زايده ، التنمية .. إذن أين التعليم ! ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 9/21 / 2014
69- خليفة أدهم ، التحرك الإيجابي .. وتفاؤل السوق ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 6 /11/ 2016
70- جمال بيومي ، دبلوماسية المطارات ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 25 /2016/9
71- فخري الفقي ، صندوق النقد يفصح .. والحكومة تترقب وصول خبرائه ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 2017/1/29
72- المصدر سابق نفسه
73- عماد غنيم ، رفع الفائدة وتناقض المصالح ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ،2017/5/28
74- محسن حسنين ، صندوق النقد ومفتاحه ..!! ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، مصدر سابق
75- خليفة أدهم ، بارومتر الأعمال.. ترقب الشركات ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 2017/3/19
76- سلطان أبو علي ، علي طريق الإصلاح ، ضبط ميزان المدفوعات، **مجلة الأهرام الاقتصادي**،2015/1/25
- سلطان أبو علي ، تخفيف آلام الإصلاح "1" ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 2017/2/5
- سلطان أبو علي ، تخفيف آلام الإصلاح "2" ، **مجلة الأهرام الاقتصادي** ، 2017/2/12
77- عماد غنيم ، شباك واحد ..أم قرار واحد ، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، 2017/1/17 .
78- فخري الفقي ، صندوق النقد يفصح ، **مصدر سابق**
79- خليفة أدهم ، توقعات "موديز" .. والتقدم علي مؤشر التنافسية ، **الأهرام الاقتصادي** ، 2016/10/2